الحدث

يصعّد الاحتلال الإسرائيلي يومياً من وتيرة الإبادة في قطاع غزة، مستهدفاً المدنيين الذين يسقط العشرات منهم يومياً ضحايا

هذه الحرب التي تقترب من إتمام شهرها السادس. وفي حين لا يزال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وأركان حكومته

يجهضون كل محاولات التهدئة، وآخرها رفض الالتزام بالقرار الدولي 2728 الداعي لوقف إطلاق النار في غزة، فإنهم يلقون

غطاء أميركياً متواصلاً، في حين لا يبدو أن هذا الدعم الأميركي يمتد ليشمل اجتياحاً شاملاً لرفح

غزة: مجازر متنقلة

الاحتلال يُجهض بالقتل مساعي التهدئة

دمار جراء غارة إسرائيلية على منزل في دير البلح أمس (أشرف عمرا/الأناضول)

للحديث تتمة...

حفتر والمصالحة الليبية

اسامة علي

يلفّ الغموض مصير المؤتمر الجامع للمصالحة الوطنية الليبية، والذي قرّر المجلس الرئاسي يوم 28 إبريل/نيسان المقبل موعداً لانعقاده في مدينة سرت (وسط شمال). وعلى الرغم من قرب موعد المؤتمر، لم يتمكّن المجلس بعد من تحديد الأطراف المستهدفة بالمشاركة فيه، ولا حتى تحديد أجندته وتفاصيل بنودها والمسائل التي ستدور مناقشتها فيه، ليتصالح الخصوم. وقد يكون ذلك كله من بديهيّات المشهد الليبي التي لم تعد تُستغرب، لكن الطارئ المفارق في طرافته قرار قيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر تعليق مشاركتها في المؤتمر!

أعلنت ذلك شخصياتٌ مقرّبة من قيادة حفتر لوسائل إعلام مقرّبة من اللواء المتقاعد، الأحد الماضي. وذكرت أن سبب التعليق سحب المجلس الرئاسي قراراً أصدره قبل أسبوعين يقضي بضم «شهداء وجرحى القوات المسلحة» (مليشيات حفتر) في المنطقتين الشرقية والجنوبية، إلى «الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين» التابعة للمجلس الرئاسي. لم يعلن المجلس الرئاسي قراره هذا ولا عن سحبه، لكن يبدو أنه تسرّب منذ أن أصدره، فقد نظّم متظاهرون وقفة احتجاجية، منتصف الأسبوع الماضي، أمام مقرّ المجلس الرئاسي، احتجاجاً على ضمّ المجلس جرحى مليشيات حفتر وقتلاها إلى «الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين»، مشدّدين على ضرورة سحب القرار.

ويبدو أن هذا ما حدث، خصوصاً مع تداول وسائل إعلام ليبية صورة من رسالة وجهها نائب رئيس المجلس الرئاسي، عبد الله اللافي، إلى رئيس المجلس، محمد المنفي، يوضح له أن قرار ضم هؤلاء مخالف للوائح المجلس التي تنصّ على ضرورة أن تصدر قرارات المجلس بموافقة كل أعضائه، ما يفيد بأن القرار أصدره المنفي بشكل أحادي.

في الواقع، لا يكشف موقف تعليق حفتر وأنصاره المشاركة في مؤتمر المصالحة عن شيء إلا عن استمرار قناعتهم بعدالة حربهم الضروس، على الرغم من كل هذه السنوات التي كشفت عن جرائم مروّعة ارتكبوها بحق المدنيين، ليس أقلها مقابر ترهونة الجماعية، والتي يُكشف كل يوم عن جثث جديدة فيها. فأي مصالحة إذاً؟ يدرك المجلس الرئاسي أن للمصالحة مبادئها المتعارف عليها في كل الأوساط، وفي مقدمتها جبر الضرر ورد الحقوق والمظالم. فأيّ ضرر يمكن للمجلس الرئاسي أن يجبره للمئات من ضحايا المقابر الجماعية في ترهونة على الأقل؟ وكيف يمكنه ردّ مظالمهم في ظل إصرار حفتر على ضمّ قتلاه الذين وأدوا المئات في ترهونة أحياء بـ«الشهداء»؟

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

يُترجم تعنّت رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأركان حكومته تجاه مفاوضات الهدنة في غزة، ورفض تقديم تنازلات، بمزيد من تصعيد الإجرام بحق الغزيين في أنحاء متفرقة من القطاع، مع استمرار التلويح باجتياح رفح، وهو ما تريد الولايات المتحدة تنسيقاً إسرائيلياً معها قبل حصوله، في حين تؤكد المقاومة الفلسطينية أنها جاهزة لإلحاق خسائر كبيرة بجيش الاحتلال، كل ذلك يأتي فيما لا أثر لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2728 الداعي لوقف إطلاق النار في غزة، خصوصاً أن واشنطن التي لم تعرقله عملت في المقابل على التقليل من أهميته واعتباره غير ملزم لإفراغه من مضمونه ومواصلة توفير الغطاء لعدوان الاحتلال على غزة.

وبعد وصف المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد القرار 2728 بـ«غير الملزم»، إذ قالت إن بلادها «لا تتفق مع كل ما تضمنه القرار، لكننا نؤيد بشكل كامل بعض الأهداف التي يتضمنها هذا القرار غير الملزم»، واصل الاحتلال الإسرائيلي هجومه على تمرير واشنطن للقرار بعدم استخدام حق النقض «الفيتو». والتقى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أمس الأربعاء السيناتور الأميركي ريك سكوت في مقر رئاسة الوزراء في القدس، وشكره على زيارته وعلى «دعمه الراسخ لإسرائيل خصوصاً في الفترة الراهنة». وقال نتنياهو خلال اللقاء: «اعتقدت أن القرار الأميركي في مجلس الأمن كان عبارة عن خطوة غير جيدة للغاية، والأسوأ فيه أنه شجع حماس على اتخاذ موقف صارم وعلى الاعتماد على الضغط الدولي اعتقاداً بأنه سيمنع إسرائيل من الإفراج عن المحتفوظين ومن تدمير حماس». وتابع: «القرار الذي اتخذتْه بعدم إرسال الوفد (الإسرائيلي) إلى واشنطن، جراء قرار مجلس الأمن، كان عبارة عن إيصال رسالة لحماس مفادها بأنه ينبغي ألا تعتمد على هذه الضغوط. هذا لن يجدي نفعاً. أمل أنها ستفهم هذه الرسالة».

في سياق متصل، أفادت صحيفة «يسرائيل هيوم» العبرية أمس، أن الإدارة الأميركية توجهت إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي، بطلب تنسيق موعد جديد لإرسال وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي إلى واشنطن، للتباحث بالبدائل التي يطرحها الجانب الأميركي للعملية العسكرية في رفح. وذكرت الصحيفة أن البيت الأبيض عازم - على ما يبدو - على عرض بدائل العملية في رفح قبل شروع جيش الاحتلال بعملية واسعة هناك، ولا يكتفي بطرح البدائل على وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت الذي التقى أمس الأول الثلاثاء عدداً من كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية. ولفتت الصحيفة إلى أن نتنياهو وغالانت والوزير بيني غانتس، يظهرون في الآونة الأخيرة جبهة موحدة بشأن العملية العسكرية في رفح ويدّعون أنها ستخرج إلى حيز التنفيذ في نهاية المطاف.

مقابل ذلك، كشف قيادي في حركة «حماس»، طلب عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المقاومة بدأت تستعد للخطوة الإسرائيلية الرامية إلى اجتياح رفح»، مشدداً على أن «عملية رفح لن تكون نزهة كما يظن قادة الاحتلال» ومؤكداً في الوقت ذاته أن «مقاتلي المقاومة في جميع الفصائل، على أتم الاستعداد لإلحاق خسائر كبيرة بجيش الاحتلال». وقال إن «كل المؤشرات الواردة للمقاومة، سواء عبر الوسطاء، أو ميدانياً، تشير إلى إصرار إسرائيلي على تنفيذ عملية رفح».

في سياق آخر، قال القيادي في «حماس»، إن الحركة «أبدت مرونة كبيرة خلال المفاوضات الجارية لتبادل الأسرى وإرساء هدنة، إلا أنه بدا واضحاً أن الجانب الإسرائيلي متعنّت منذ اللحظة الأولى». ودلّل المصدر على «المرونة» التي أبدتها الحركة، بالقول إن «قيادة الحركة أبدت استعداداً لزيادة أعداد المجندات اللواتي من الممكن أن يشملهن الاتفاق، لتصل إلى 10 مجندات بدلاً من 5، وذلك رغم أن الحركة كانت تتمسك في السابق بعدم استكمال أي مراحل أولية من أي اتفاقيات تنص على خروج عسكريين تمّ أسرهم من داخل الوحدات العسكرية أو من داخل الدبابات». وأشار القيادي إلى أن «حماس ربطت زيادة أعداد المجندات في المرحلة الأولى من الاتفاق، بموافقة الجانب الإسرائيلي على إطلاق سراح 30 من أصحاب المؤبدات في السجون الإسرائيلية، مقابل كل مجندة، وذلك أيضاً بعدما تنازلت الحركة في وقت سابق عن إطلاق سراح 50 من أصحاب المحكوميات العالية أمام كل مجندة». وأوضح القيادي أن «من بين المزاعم التي يروجها الإعلام العبري باعتبارها عقبات وضعتها حماس أمام سير المفاوضات وتعطيل الاتفاق، أن الحركة تتمسك بتحديد أسماء أصحاب المؤبدات الذين من المقرر أن يطلق سراحهم خلال الاتفاق»، قائلاً إن الحركة «أبدت مرونة كبيرة في هذا البند أيضاً»، مضيفاً أنها «تنازلت عن تحديد الأسماء باعتبار أن كل أصحاب المؤبدات يستحقون الخروج».

وقال القيادي الحمساوي، إنه «في مقابل المرونة التي أبدتها حماس والمقاومة من أجل التوصل لاتفاق يخفف المعاناة عن أبناء شعبنا، أبدى الجانب الإسرائيلي تشدداً في رفض كل المحاولات الرامية للتوصل لاتفاق يقضي بتحرير أسراه»، مشيراً إلى أنه «على الرغم من تواصل المفاوضات، إلا أن الجانب الإسرائيلي لم يقدم بعد أي إشارات على المطلب الرئيسي للمقاومة بالوقف الدائم للحرب ضمن عملية مرحلية، كما يرفض مطالب المقاومة بشأن الانسحاب من المناطق التي حدّدتها المقاومة كمرحلة أولى يتبعها انسحاب كامل من القطاع». وأوضح أن «ما يمكن القول إن حماس تمسكت به، هو عودة النازحين إلى مناطقهم في الشمال»، قائلاً إن «سبب التمسك بهذا المطلب أنه يأتي تجاوباً مع أبناء شعبنا من النازحين الذين يتمسكون بالعودة إلى مناطقهم»، لافتاً إلى أن «المفاوضين من المقاومة، صدى لصوت شعبهم».

من جهته، قال القيادي في حركة «حماس» باسم نعيم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «إسرائيل يأتت تفهم المرونة التي تبديها حماس خلال عملية التفاوض، بشكل خاطئ، وتعتبرها نوعاً من التراجع، وفي المقابل تزيد من تعنتها في المفاوضات». وحول مدى اقتناع المجتمع الدولي بأن إسرائيل لا تريد وقف إطلاق النار مهما كانت مرونة «حماس»، قال نعيم إن «العالم متأكد أن إسرائيل، وخصوصاً نتنياهو، لا يريد وقف إطلاق النار، وأن الأمر ليس متعلقاً بمرونة حماس، ولكنه حتى اللحظة، لا يمارس الضغط الكافي لإجبار نتنياهو على ذلك».

وفي السياق، قال رئيس حركة «حماس» في الخارج خالد مشعل، في كلمة مسجلة بُثت خلال فعالية نسائية في الأردن، إن «قيادة الحركة تدير معركة تفاوضية لا تقل شراسة عن معركة الميدان وإن شاء الله سنهزمهم في الميدان وسنهزمهم في هذه المعركة التفاوضية». وتابع: «لن نفرج عن أسراهم عندنا إلا عندما نحقق هذه الأهداف، وندير المعركة التفاوضية بصلابة وبحسن مناورة السياسة كما نفعل في الميدان».

من جهتها، قالت هيئة البث الإسرائيلية أمس الأربعاء، إن المفاوضات غير المباشرة مستمرة، فيما يتركز الخلاف الرئيسي بشأن عودة النازحين إلى شمالي قطاع غزة «لكن لا يزال بالإمكان التوصل إلى تسوية». ووفق مصدر إسرائيلي مطلع فإن «التوصل إلى حل وسط بشأن عودة النازحين كان ممكناً، غير أن الوفد (الإسرائيلي) لم يكن مفوضا بحسم المسألة».

ميدانياً، قضى سكان قطاع غزة ليلة الثلاثاء ويوم أمس الأربعاء على وقع غارات الطائرات الحربية والقصف المدفعي التي خلفت عشرات الضحايا. وأكدت وزارة الصحة في غزة وصول أكثر من 66 شهيداً إلى المستشفيات خلال ليل الثلاثاء-الأربعاء «أكثر من نصفهم من الأطفال والنساء». وأحصى الإعلام الحكومي في غزة «أكثر من 50 غارة خلال 24 ساعة» ترافقت مع قصف مدفعي كثيف «واستهدفت منازل مدنيين» بدءاً من جباليا وبيت حانون ومدينة غزة في الشمال وصولاً إلى المواصي ورفح وخانيونس في الجنوب.

وقصفت إسرائيل ثلاثة منازل على الأقل في رفح ليلة الثلاثاء مما أثار مخاوف جديدة من احتمال شن هجوم بري تلوح به إسرائيل منذ فترة. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن 11 فلسطينياً استشهدوا وأصيب آخرون في قصف استهدف منزلاً لعائلة بمدينة رفح. واستشهد وأصيب عشرات الفلسطينيين جراء قصف الاحتلال تجمعاً قرب معبر المطار التجاري «كارني» شرق مدينة غزة. كما ذكرت وكالة «وفا» أن عدداً من الفلسطينيين استشهدوا وجرحوا جراء قصف الاحتلال منازل في حي الدرج ومخيم الشاطئ بمدينة غزة. وشمال القطاع، قصف الاحتلال تجمعاً استشهد إثره فلسطينيون وأصيب آخرون أثناء محاولتهم الحصول على مساعدات شرق بيت حانون. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس، أن الجيش الإسرائيلي ارتكب 8 مجازر وصل منها للمستشفيات 76 شهيدا و102 إصابة خلال 24 ساعة، مضيفة أن حصيلة ضحايا الحرب ارتفعت إلى 32490 شهيداً، و74889 إصابة.

واقتحمت قوات الاحتلال مجمع ناصر الطبي غربي خانيونس، واعتقلت عدداً من الكوادر الطبية والنازحين. كما واصل الجيش الإسرائيلي لليوم العاشر محاصرة مجمع الشفاء الطبي وخاض اشتباكات في محيطه. في غضون ذلك، كشف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في بيان أمس، عن توثيقه إعدام الجيش الإسرائيلي 13 طفلاً فلسطينياً في عمليات إطلاق نار مباشر على مجمع الشفاء الطبي ومحيطه في مدينة غزة. وأضاف أن فريقه الميداني تلقى إفادات وشهادات متطابقة بشأن جرائم إعدام وقتل بحق أطفال فلسطينيين تتراوح أعمارهم بين 4 و16 عاماً، بعضهم أثناء محاصرتهم مع عوائلهم داخل منازلهم، وآخرون خلال محاولتهم النزوح في مسارات حددها الجيش الإسرائيلي مسبقاً. من جهتها، قالت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز، التي نشرت تقريرا يفيد بأن هناك أسسا معقولة للاعتقاد بأن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في غزة، إنها تلقت تهديدات خلال فترة تفويضها. وقدمت ألبانيز تقريراً عنوانه «تفصيل الإبادة الجماعية» لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أمس الأول الثلاثاء وقالت إن إسرائيل «ترفضه رفضا قاطعا». ولدى سؤالها خلال مؤتمر صحافي أمس عما إذا كان عملها على التقرير قد تسبب في تلقيها تهديدات، قالت ألبانيز «نعم. أتلقى تهديدات بالفعل. ليس لدرجة أن أفكر في اتخاذ إجراءات احترازية إضافية بعد. لكن هل بشكل ضغطا؟ نعم ولا يغير لا التزامي بعملي ولا نتائجه».

استكمال مخطط الإبادة

اتهمت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس، رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، بالسعي لاستكمال مخططات الإبادة والتهجير ضد الشعب الفلسطيني، مستغلا في ذلك التراخي الدولي بعد قرار مجلس الأمن الأخير. واوضحت ان نتنياهو يعمل على اشعال الحرائق في ساحة الصراع والمنطقة وضرب امنها واستقرارها جميعا لكسب المزيد من الوقت للبقاء في الحكم، واستكمال حرب الإبادة ضد الفلسطينيين واطالة امدها وتعميق نتائجها الكارثية.

شرق غرب

انتقادات لاستخدام القوة ضد محتجين اردنيين

أعربت هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني الأردنية «همم»، في بيان أمس الأربعاء، عن رفضها لاعتقال وتوقيف نشطاء وناشطات إثر اعتصام في محيط مسجد الكالوتي قرب السفارة الإسرائيلية بعمّان، الاثنين الماضي، احتجاجاً على جرائم الاحتلال في غزة. ورفضت «همم» في الوقت نفسه اعتداء بعض المحتجين والمحتجات على رجال الأمن، معتبرة أن هذا السلوك غير مقبول.

(العربي الجديد)

النرويج: منع إسرائيل المساعدات غير مقبول

قال وزير الخارجية النرويجي، إسبن بارث إيدي (الصورة)، على صفحة الوزارة في منصة «إكس»، أمس الأربعاء، إن قرار إسرائيل منع المساعدات الغذائية التي ترسلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من الوصول إلى شمال غزة «غير مقبول». وشدّد على أن المساعدات الإنسانية «حاسمة وعاجلة»، ويجب على إسرائيل ضمان وصول المساعدات الغذائية إلى غزة.

(الأناضول)

برلمانيون بريطانيون يطالبون بحظر مبيعات الأسلحة لإسرائيل

ذكرت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، أمس الأربعاء، أن 130 برلمانياً بريطانياً طالبوا، في رسالة أرسلوها إلى وزير الخارجية البريطانية ديفيد كاميرون، بحظر مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل. ومن بين الموقعين على الرسالة، وزير حزب العمال السابق لشؤون الشرق الأوسط بيتر هاين، وزعيم الحزب الوطني الأسكتلندي ستيفن فلين، والوزير السابق جيس فيليبس، وزعيم حزب العمال السابق جيريمي كوربين، ونظيرته المحافظة نوشينا مبارك.

(العربي الجديد)

استقالة مسؤولة أميركية احتجاجاً على حرب غزة

استقالت أنيل شيلين، مسؤولة الشؤون الخارجية في مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان، في وزارة الخارجية الأميركية، أمس الأربعاء، من منصبها، وفقاً لصحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، التي نقلت عنها قولها إن «عملها تعقّد بسبب الحرب الإسرائيلية في غزة ومجموعة من الآثار الأخلاقية والقانونية والأمنية والدبلوماسية المصاحبة للولايات المتحدة». ويُعدّ رحيل شيلين أهم استقالة احتجاجية ضد الحرب على غزة منذ خروج جوش بول، الذي كان مسؤولاً عن صفقات الأسلحة مع حلفاء واشنطن.

(العربي الجديد)

دان حالوتس: نتنياهو يقودنا إلى أسوأ

اعتبر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، دان حالوتس (الصورة)، في مقابلة مع القناة «13» الإسرائيلية مساء أمس الأول الثلاثاء، أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، مسؤول عن هجمات 7 أكتوبر. وأضاف أن نتنياهو «يرفض الاعتراف بهذا، ففي تقويمه السنوي لا يوجد 7 أكتوبر، لديه 6 و8، وفي 8 بدأت الحرب لكن هذا الرجل لا يُقاتل، وهو يقودنا من سيئ إلى أسوأ».

(الأناضول)

متابعة

7 شهداء مدنيين على الجبهة اللبنانية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

شهدت الجبهة اللبنانية تصعيداً إسرائيلياً لافتاً، بدأ أول من أمس الثلاثاء، على أثر الغارات الإسرائيلية في العمق اللبناني، في قضاءَي بعلبك والهرمل، في البقاع، شرقي لبنان، واستكمل ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، بغارة إسرائيلية، استهدفت مركز «جمعية الإسعاف اللبنانية»، التابع لـ«الجماعة الإسلامية» في الهبارية (القريبة من مزارع شبعا والجولان المحتل)، مما أدى إلى استشهاد 7 مسعفين وجرح 4 مدنيين. وردّ «حزب الله»، فجر أمس الأربعاء، باستهداف مستوطنة «كريات شمونة» حيث سقط قتيل إسرائيلي على الأقل وجُرح آخرون.

واعتبرت «الجماعة الإسلامية» في بيان أمس أن «العدو الإسرائيلي أضاف إلى قائمة جرائمه التي يرتكبها في فلسطين ولبنان بحق المدنيين، جريمة جديدة باستهدافه بشكل مباشر مركزاً إسعافياً لجمعية الإسعاف اللبنانية ـ جهاز الطوارئ والإغاثة في بلدة الهبارية، قضاء حاصبيا في جنوب لبنان، مما أدى إلى ارتقاء سبعة شهداء من المسعفين الذين كانوا ينابون في المركز».

وقال مدير جهاز الطوارئ والإغاثة في «جمعية الإسعاف اللبنانية» محيي الدين قرحاني لـ«العربي الجديد»، إن «الأعتداء طاول نقطة إسعافية لجمعية الإسعاف اللبنانية تم استحداثها في أواخر عام 2023، أي في ظلّ العدوان الإسرائيلي». وأشار إلى أنه «كان هناك في المركز 7 أشخاص من الذين يخضعون للتدريب ويخدمون فيه». واعتبرت وزارة الصحة اللبنانية، في بيان، أن «إصرار إسرائيل على تكرار اعتداءاتها على المراكز الصحية لن يؤدي إلى التخاضي عن هذه الجرائم التي تتمادى قوات الاحتلال في ارتكابها منذ بدء عدوانها على الجنوب». وكشفت أن 316 شهيداً سقطوا جراء العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي لغاية أول من أمس الثلاثاء.

وأفاد مصدر دبلوماسي أميركي في السفارة الأميركية في بيروت «العربي الجديد»، بأن «الولايات المتحدة تنظر بقلق إلى تصاعد وتيرة العمليات العسكرية بين إسرائيل وحزب الله في الأيام الماضية، وخطر توسّع رقعة الصراع، وجهودها مستمرّة لمحاولة التهدئة وصولاً إلى وقف كامل لإطلاق النار، لأن تداعيات توسعة الحرب ستكون مكلفة جداً». وحول زيارة قريبة للوسيط الأميركي هوكشتاين إلى بيروت، أجاب المصدر بأن «لا موعد حُدّد لأجل ذلك، لكن الجهود والاتصالات مستمرّة على المستويين لمحاولة خفض وتيرة المواجهات العسكرية، وهناك عملٌ مستمرٌ كذلك لدراسة الوضع بمقترحات جديدة من شأنها أن تؤسس لحلّ دبلوماسي متكامل».

ودانت السفارة الإيرانية لدى لبنان في بيان، اعتداء الهبارية، مشيرة إلى أنه «يأتي في سياق استهدافات الاحتلال المتكررة والمتعمدة للمنشآت الصحية والإغاثية في جنوب لبنان وقطاع غزة، كجزء من سياسته العدوانية والوحشية». وداس «حزب الله» وموقع روبسات العلم في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة، وقوة مشاة إسرائيلية داخل خيمة في حرش رامية، والتجهيزات التجسسية في موقع مسكاف عام. وحذّر أرولدو لاثارو رئيس «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (اليونيفيل)، أمس، من خطورة الأوضاع. وقال في تصريحات صحافية، إن «الدمار والوفيات والإصابات التي تشهدها المنطقة تثير قلقاً عميقاً ومخاوف من احتمال المزيد من التصعيد». سياسياً، وصلت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، مساء أمس الأربعاء، إلى لبنان، على أن تغادره اليوم الخميس. وأشار مصدرٌ مقرّبٌ من رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي بحديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ «هذه الجولة تأتي في سياق اللقاءات والمناقشات التي تجري للبحث في أوضاع المنطقة وتطوراتها خصوصاً في غزة والجنوب اللبناني»، لافتاً إلى أنّ «الاتصالات الدبلوماسية لم تتوقف ولكن لم نحصل بعد على ضمانات بأن يوقف الإسرائيليين عدوانه على لبنان».

استهدف الاحتلال مركزاً إسعافياً في الهبارية ـ حاصبيا

الإسرائيليين المعلن عنه منذ بدء المواجهات على الجبهة اللبنانية، في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى 18 قتيلاً، بينهم 11 جندياً. وتحدثت سلطات الاحتلال عن تعرض المستوطنة إلى نحو 30 صاروخاً، وتضرر سبعة مبانٍ على الأقل أصيبت بشكل مباشر. وقصف الاحتلال مدفعياً، منطقة بين بلدتي الطيبة والعديسة، كما أطلق نيران أسلحته الرشاشة على بلدة عيتا الشعب. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن «سلاح الجو لم يبدأ بشن هجماته على لبنان بعد وهناك مناقشات تجري للرد». واستهدف «حزب الله» انتشاراً لجنود الاحتلال في محيط مستوطنة «شتولا»، والغارة الإسرائيلية، وقال مصدر نيابي في الحزب لـ«العربي الجديد» إن «العدو تمادى كثيراً، ومجزرة الهبارية لن تمرّ من دون ردّ قاسٍ وعنيفٍ وبالمستوى نفسه». وأشار المصدر إلى أن «الحزب قال مراراً إنه لن ينجرّ إلى الحرب، ولن يحقق أهداف الإسرائيلي المأزوم في غزة، والذي كلما زادت خسارته هناك، صعّد من ضرباته في لبنان للتعويض، لكن في الوقت نفسه لن نقف متفرّجين أمام الجرائم التي يرتكبها بحق القرى والمدنيين والمسعفين». ولفت المصدر إلى أن «حزب الله جاهز لكل الاحتمالات وفي أي وقت»، مشيراً إلى أنّ «هناك بنك أهداف لا يمكن الكشف عنه، ولكن ضربات حزب الله للعدو ستكون موجعة ومفاجئة له».

وبعد ساعات من الغارة الإسرائيلية، قصف «حزب الله» مستوطنة «كريات شمونة» وقاعدة اللواء 769 في ثكنة «كريات شمونة» بعشرات الصواريخ، بحسب بيان له. واعلنت فرق الإسعاف الإسرائيلية التابعة لـ«نجمة داود الحمراء» مقتل شخص بقصف مصنع في المستوطنة، ليرتفع عدد القتلى

رصد

عدوان جديد على جنين ومخيمها

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**
رام الله ـ **سامر خويرة**

شنّ الجيش الإسرائيلي عدواناً جديداً على مدينة جنين ومخيمها، ما أسفر عن استشهاد 3 فلسطينيين، وجرح 7 آخرين، وسط اشتباكات مسلحة مع مقاومين، قبل انسحاب قواته عقب عملية عسكرية استمرت نحو 9 ساعات. وشيّع فلسطينيون، أمس، جثمانَي حمزة عرعراوي (27 عاماً) من مخيم العين في نابلس، ومحمد ناصر السبتي (19 عاماً) من مخيم جنين، واللذين استشهدا جراء قصف مسيّرة إسرائيلية مجموعة من الشبان أمام منزل في حارة الدرج، في مخيم جنين. في حين شُيّع جثمان الشاب يوسف حسان عزوقة (19 عاماً)، والذي استشهد برصاص الاحتلال في مدينة جنين، لترتفع حصيلة الشهداء، في الضفة الغربية، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى 453 شهيداً، من بينهم قتلى كتائب «القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، أمس، إثر استهدفت قوات الاحتلال بوابل كثيف من الرصاص خلال اقتحام مدينة جنين، فيما أعلنت كتائب «القسام» و«سرايا القدس» و«ألوية الناصر صلاح الدين» و«كتائب المقاومة الوطنية» و«كتائب شهداء الأقصى» في جنين، قتال جيش الاحتلال: «قضينا على إرهابيين مسلحين من الوجه بمسيّرات حربية وقضى القناصة على إرهابي آخر بنيرانهم». وطاولت الاقتحامات، أمس، بلدتي كفر الديك وبرقين، غرب سلفيت، في حين دهم الاحتلال منازل عدة ونفّذ حملة اعتقالات خلال اقتحام بلدة دير ابزيع غرب رام الله، طاولت الفلسطينية لميس منصور زوجة الشهيد مجاهد بركات منصور، وابن عمه فراس. والشهيد مجاهد هو منفّذ عملية إطلاق نار غرب رام الله، يوم الجمعة الماضي، والتي أدت إلى مقتل ضابط إسرائيلي وجرح اثنين آخرين (ضابط وجندي). وفي الأثناء، ذكرت «وفا» أنّ مواطناً أصيب برصاص الاحتلال، أمس، واعتُقل آخر، خلال اقتحام بلدة بيت فجار جنوب بيت لحم. وشهدت مدينة القدس المحتلة اعتداءات إسرائيلية أمس، إذ اقتحمت قوات الاحتلال حي رأس خميس شمال المدينة، فيما اقتحمت بناية تسكنها عائلة الشهيد فادي جمجوم، في مخيم شعفاط بالقدس المحتلة، وهو منفذ عملية مستوطنة «كريات ملاخي» المقامة على أراضي قرية قسطينة المهجرة، الشهر الماضي، والتي أدت إلى مقتل مستوطنين اثنين. وفي السياق، ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أن الاعتقالات بلغت، منذ مساء أول من أمس الثلاثاء وحتى صباح أمس، 20 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية. وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر إلى نحو 7820، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، وأفرج عنهم لاحقاً. ونقلت الهيئة، في بيان منفصل أمس، عن محاميها (لم تذكر اسمه) خلال وجوده في سجن «نفحة» الإسرائيلي لزيارة عدد من الأسرى، قوله إنه «خلال انتظاري في غرفة الزيارة، حيث هناك حائط مشترك بين الغرفة التي أوجد فيها وممر داخل السجن، سمعت أصوات الأسرى وهم يُضربون ويعذّبون ويصرخون، وتكال لهم الشتائم ويُجبرون على التلفظ بالفاظ نابية». على صعيد آخر دانت كل من وزارة الخارجية السعودية والبريطانية والبولندية، في بيانات منفردة أمس، إعلان الاحتلال، الأسبوع الماضي، مصادرة أراضٍ مساحتها 8 آلاف دونم من منطقة الأغوار بالضفة، معلناً أنها «أراضي دولة»، مما يعني أنه يمكن استخدامها لمشاريع استيطانية.

إلى ذلك باتت اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم المتصاعدة بالضفة الغربية، بعد 7 أكتوبر، تأخذ شكلاً جديداً علنياً، إذ يرتدون لباس جيش الاحتلال الرسمي. ويرى رئيس بلدية عقربا صلاح بني جابر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «السؤال هو من أين حصل هؤلاء المستوطنون على السلاح والزي العسكري؟ الجواب بسيط، ويكشف عن التداخل الوثيق بين الطرفين ضدنا». من جهته، يشير الناشط في مقاومة الاستيطان محمد دبرية من بلدة عقربا، في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن المستوطنين باتوا يجوبون كل الريف الفلسطيني، خصوصاً مناطق جنوب نابلس، وهم مسلحون» مضيفاً: «لكنهم دوماً يبادرون في الهجوم، فما إن يرقبوا راعياً على مسافة معينة يتجمعون ويهاجمونه ويقتلون الأغنام أو يسرقونها».

دمّر الاحتلال سيارة خلال عدوانه على جنين ومخيمها أمس (تصال الشيب/الأناضول)

تقرير

كثير من الكلام يُقال في الاستراتيجية الصينية في ما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على غزة، على سلبياتها وإيجابياتها، وهو موضوع تقرير تنشره «العربي الجديد» بالتزامن مع موقع «أوريان 21»

غزة والاستراتيجية الصينية

كثير من الضجيج... قليل من الأفعال

مارتين بولارد

بعد أيام قليلة من هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، توجه وفد من الدول العربية إلى بكين، فيما انطلق مبعوث هذه الأخيرة الخاص إلى الشرق الأوسط في جولة كبيرة بالمنطقة. اتجهت أنذاك كل الأنظار نحو الصين التي كانت قد اعترفت منذ عام 1988 بالدولة الفلسطينية. لكن هل تريد إمبراطورية الوسط، كما كانت تسمى الصين سابقاً، التدخل حقاً؟ وهل لديها الوسائل لذلك؟

منذ رعايتها للمصالحة المدهشة بين إيران والسعودية في مارس/آذار 2023، صار المعلقون يرون الصين في كل مكان، بل ذهب بعضهم إلى التصور أنها مستعدة لتحل مكان الولايات المتحدة، أو أنها، على الأقل، سترتدي عباءة صانع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. تبدو خيبة الأمل اليوم بحجم هذا التوقع المتهور. فبعد مرور خمسة أشهر على 7 أكتوبر 2023، صار الوضع قاتماً للغاية. تل أبيب تقصف، وبكين تلتزم الصمت. والكل يتساءل: وماذا تفعل الصين؟

«يخلط الغرب بين الصخب والفعل»، هكذا أجابني دبلوماسي صيني سابق في منظمة اليونسكو، مذكراً أن زعماء بلاده نادراً ما يطلقون الأبواق قبل أن يحققوا هدفهم. وفي هذه الحالة، يجب أن نحصل «أولاً على وقف دائم لإطلاق النار»، ثم الاتفاق على «خريطة طريق تؤدي إلى السلام». وذلك برنامج واسع للغاية؛ يُفترض أن تجعل علاقات بكين الجيدة مع الدول العربية ومع إسرائيل هذا الأمر أسهل، لكن تل أبيب أعلنت أنها تشعر «بخيبة أمل عميقة» حيال التصريحات الأولى للقادة الصينيين.

بسرعة صدر في 8 أكتوبر 2023، بيان عن وزارة الخارجية الصينية يبرز خطورة الأحداث ويدعو «الأطراف المعنية إلى إنهاء الأعمال العدائية فوراً من أجل حماية المدنيين وتجنب المزيد من تدهور الوضع». وفي اليوم التالي، كانت إحدى الناطقات، ماو نينغ، أكثر دقة: «نحن نعارض ونندين اليونسكو، مذكراً أن زعماء بلاده نادراً ما يطلقون الأبواق قبل أن يحققوا هدفهم. وفي هذه الحالة، يجب أن نحصل «أولاً على وقف دائم لإطلاق النار»، ثم الاتفاق على «خريطة طريق تؤدي إلى السلام». وذلك برنامج واسع للغاية؛ يُفترض أن تجعل علاقات بكين الجيدة مع الدول العربية ومع إسرائيل هذا الأمر أسهل، لكن تل أبيب أعلنت أنها تشعر «بخيبة أمل عميقة» حيال التصريحات الأولى للقادة الصينيين.

بسرعة صدر في 8 أكتوبر 2023، بيان عن وزارة الخارجية الصينية يبرز خطورة الأحداث ويدعو «الأطراف المعنية إلى إنهاء الأعمال العدائية فوراً من أجل حماية المدنيين وتجنب المزيد من تدهور الوضع». وفي اليوم التالي، كانت إحدى الناطقات، ماو نينغ، أكثر دقة: «نحن نعارض ونندين الهجمات التي تضر بالمدنيين». ولذلك فهي تدين المجازر بشكل لا لبس فيه، لكنها لا تذكر «حماس»، في وقت كان فيه العالم كله مطالبا بإدانة «المنظمة الإرهابية». وفوق كل شيء، فهي حرصت على وضع هذه الجرائم في إطار المدى الطويل للمواجهة الإسرائيلية الفلسطينية: «يبرهن مرة أخرى أن الجمود الذي طال أمده في عملية السلام لا يمكن أن يستمر». كلام لا يغتفر. مع أن هذا التحليل يلتقي مع رؤية معظم دول المنطقة، باستثناء الهند والدول الآسيوية «الغربية» مثل كوريا الجنوبية واليابان التي وقفت إلى جانب إسرائيل، مع بعض الفروق بالنسبة لطوكيو التي رفضت الإشارة إلى «حماس» على أنها «منظمة إرهابية» ولم تشأ «الانضمام إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا في إصدار بيان مشترك (في 9 أكتوبر) تتعهد فيه بدعم موحد لإسرائيل». ولا تتوانى الصين في التأكيد أنها، بعيداً عن العزلة، تتفق مع العديد من دول الجنوب. ويتضح ذلك من خلال التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تقف واشنطن وتل أبيب وحدهما.

لا يوجد شيء انتهازي في موقف الصين. في البداية، دخلت الصين إلى دوامة الشرق الأوسط من الباب الصغير لتجارة الطاقة. وقد دفعها تعطشها للنفط والغاز إلى تطوير علاقاتها مع دول الخليج، ثم مع إيران بشكل أبطأ. كما تشهد التجارة مع إسرائيل، التي تم الاعتراف بها رسمياً في عام 1992، نمواً سريعاً. كانت الصين في خضم عملية تطبيع. وفي هذا العالم الذي تعرف أنه خاضع للنفوذ الأميركي، وبالتالي لا يمكن المساس به، حافظت على ما تعتبره واجبها الدولي: الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني. وقد تبنى القادة في 1997 خطة سلام من أربع نقاط دافعوا عنها في الأمم المتحدة وفي اجتماعاتهم الثنائية، من دون أن يجعلوا منها أولوية. ومع ذلك، كان يتعين انتظار سنوات ما بعد عام 2000 حتى نشهد تغييراً في الاستراتيجية الدبلوماسية في الشرق الأوسط. عدة أسباب حثت على ذلك. تشترط سياسة التصدير الشامل والوجود العالمي تأمين العلاقات: أكثر ما يُخشى في نظر بكين هو عدم الاستقرار. في عام 2002، عيّنت الصين مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط مكلفاً بالقيام بجولات في المنطقة، على الرغم من أن إدارات معظم المراقبين لم ترصده. عمان بعد ذلك، أنشأت الصين منتدى التعاون مع الدول العربية الذي يضم دول جامعة الدول العربية الاثنتين والعشرين. وقد ازدادت أهمية المنتدى مع إطلاق «طرق الحرير الجديدة»، التي توزعت على عدة محاور، وتناولت مجموعة من القضايا: اقتصادية (مع وعود باستثمارات بقيمة 10 مليارات دولار في 2023)، سياسية، جيو استراتيجية وعسكرية.

بكين مهووسة بتهديدين. أولاً، الحركات الاستقلالية للأويغور المسلمين في شينجيانغ، خصوصاً بعد الانتفاضات التي حدثت في 2009. تعوّل الصين على تضامن الدول الغربية في هذا المجال. والتهديد الثاني متعلق بخشيتها من أن يؤدي نشوب صراع إلى أن تغلق الولايات المتحدة مواطن الاختناق الممثلة في مضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب. ذلك ما يفسر التقارب مع مصر، التي زارها الرئيس شي جين بينغ مرتين منذ وصوله إلى السلطة، والاستثمار في البنية التحتية للموانئ. العرقلة الأميركية المحتملة ليست مجرد ضرب من الخيال. في يوليو 2000، تحت ضغط من الولايات المتحدة، ألغت الحكومة الإسرائيلية عقداً لشراء أربع طائرات عسكرية من طراز «فالكون». وتبع ذلك حظر أخر. إذا كانت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى بكين وصلت إلى 323 مليار دولار (298 مليار يورو) بين عامي 1990 و2000، فهي هوت إلى الصفر في عام 2002، وفقاً لبيانات معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI). واختفت بذلك الدولة التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بين مشتري المعدات العسكرية الإسرائيلية. وحلت الهند، الجارة المكروهة، محلها. لا عجب إذا في كون أن بكين لا تعتبر تل أبيب شريكاً استراتيجياً موثوقاً به جداً.

ولكن ما دامت الأعمال هي الأعمال، طورت مع ذلك الشركات الصينية العامة والخاصة استثماراتها في مجالات الغذاء والاتصالات والأبحاث (هواوي)، والأمن السيبراني والبنية التحتية (الترام والميناء).

من خلال التعامل بمهارة في العلاقات الثنائية مع كل حكومة والتدخلات في إطار المنظمات متعددة الأطراف والتبادلات التجارية، عززت الصين وجودها في الشرق الأوسط. فقد أصبحت الشريك التجاري الرئيسي للمملكة العربية السعودية والإمارات، وإيران التي تسدد لها الصين ثمن مشترياتها النفطية بالليوان بدلاً من الدولار. وهذا يعطي فكرة عن ثقة القادة العرب في الاقتصاد الصيني، وعن عدم ثقة الملكات النفطية بالولايات المتحدة القادرة على تجميد أصولها في أي وقت، كما أظهرت ذلك واشنطن في حالة روسيا. ومما يزيد من قوة هذا النجاح أن القادة الصينيين، وفاءً لمبدأ عدم التدخل، يحرصون على عدم التدخل المطلق في النزاعات الإقليمية (إيران ضد السعودية، وقطر والإمارات، والحوثيين واليمن والسعودية).

في الواقع، كثفت الصين اتصالاتها ومبادراتها، فبعد لقاء السفير الإسرائيلي في بكين في 17 أكتوبر 2023، شرع مبعوثها الخاص للشرق الأوسط، تشاي جون، في سلسلة من الرحلات، أولها إلى قطر حيث كان يجري التفاوض بشأن مصير بعض رهائن حماس في 19 و20 أكتوبر، ثم إلى مصر في اليوم التالي للمشاركة في قمة القاهرة للسلام، وإلى الإمارات في 24 أكتوبر، ثم إلى الأردن وتركيا.

من علامات العصر: في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بدأ وفد مكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية (السعودية، مصر، الأردن، قطر، دولة فلسطين) ومن منظمة التعاون الإسلامي (إندونيسيا، نيجيريا، تركيا) جولته الدولية لصالح السلام، من بكين وليس من واشنطن أو باريس. وفي اليوم التالي، عُقد اجتماع مجموعة البريكس+ (البرازيل وروسيا والصين وجنوب أفريقيا، والذي انضمت إليها منذ بداية العام إثيوبيا وإيران والإمارات والسعودية) مخصصاً بالكامل لهذه الحرب. وبعد ذلك بيومين، تم التوصل إلى أول وقف مؤقت لإطلاق النار وأول تبادل للرهائن. رأى بعض المراقبين في ذلك دليلاً على فعالية الصين... لكن ذلك استنتاج متسرع بعض الشيء.

ومنذ ذلك الحين، لم يحرز أي تقدم. وينتقد القادة الغربيون، وعلى رأسهم الأميركيون، الصين نقاط العجز الأميركي وتترك للعالم أن يدرك المعايير الغربية المزدوجة في الدفاع عن حقوق الإنسان. وقد رد وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، عاكساً رأي العديد من القادة، بحدة على ممثل الرئيس جو بايدن قائلاً: «لو أن أي دولة أخرى في العالم فعلت جزءاً مما فعلته إسرائيل لواجهت عقوبات من كل أركان العالم».

نشر السفير الصيني في فرنسا، لو شاي، قليل الحيلة مرة أخرى، على موقع «إكس» (تويتر سابقاً) صورة للقصف في غزة وصورة حقول شينجيانغ المزروعة، كما لو أن المجازر التي يتعرض لها البعض يمكن أن تبرر قمع الآخرين. من المؤكد أن بكين لا يمكنها أن تبني سلطتها الدولية على إفلاس المعسكر الغربي وحده. لكن لا يمكنها اليوم سوى مضاعفة المبادرات الدبلوماسية للحوار واللقاءات، في حين أن آخرين مثل واشنطن لديهم ورقة رابحة مأمونة تحت تصرفهم لجعل تل أبيب ترضخ: وقف تسليم الأسلحة.

تم الاستماع في 22 فبراير/شباط 2024، إلى ممثل الصين لدى محكمة العدل الدولية، ما شين مين، في محكمة العدل الدولية. وقد دافع عن حق الفلسطينيين في إقامة دولة، وميّز بين «الإرهاب» و«الكفاح المسلح» من أجل الاستقلال. وفيما يلي مقتطف من خطابه: «في سعيه لتحقيق حق تقرير المصير، فإن استخدام الشعب الفلسطيني للقوة لمقاومة الاضطهاد الأجنبي واستكمال إنشاء دولة مستقلة هو حق غير قابل للتصرف، ومبني على القانون الدولي. وقد لجأت إليه، بعد الحرب العالمية الثانية، شعوب مختلفة للحصول على استقلالها. وتعترف العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، مثل القرار 3070 لعام 1973، بشرعية نضال الشعوب من أجل التحرر من الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح». وينعكس ذلك أيضاً في الاتفاقيات الدولية. على سبيل المثال، تؤكد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 على «حق الشعوب في مكافحة الاحتلال والعدوان الأجنبي بكافة الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح، من أجل تحرير أراضيها وضمان حقها في تقرير المصير والاستقلال». ومن ثم فإن الكفاح المسلح يستند إلى القانون الدولي ويختلف عن الأعمال الإرهابية.

وهذا التمييز معترف به في العديد من الاتفاقيات الدولية. على سبيل المثال، تنص المادة 3 من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب لعام 1999 على أنه «لا يجوز اعتبار الكفاح الذي تخوضه الشعوب وفقاً لمبادئ القانون الدولي من أجل التحرر أو تقرير المصير، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاستعمار، والاحتلال والعدوان والسيطرة من قبل القوات الأجنبية، أعمالاً إرهابية». في المقابل، فإن استخدام القوة من قبل أي كيان أو فرد باسم «الحق في تقرير المصير» خارج سياق الهيمنة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي ليس أمراً مشروعاً. علاوة على ذلك، أثناء الكفاح المسلح المشروع للشعوب، يتعين على جميع الأطراف احترام القانون الإنساني الدولي، وعلى وجه الخصوص الامتناع عن ارتكاب أعمال إرهابية تنتهك القانون الإنساني الدولي.

يُنشر بالتزامن مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

واقع خلال اجتماع بشأن غزة في بكين، نوفمبر 2023 (ليدرو باردو/فرانس برس)

> واقع يي: الصين لا تسعى لأن تحل محل الولايات المتحدة
>
> بكين لا تعتبر تل أبيب شريكاً استراتيجياً موثوقاً جداً به
>
> ينتقد القادة الغربيون الصين لعدم تدخلها لوقف هجمات الحوثيين

حضور استراتيجي متنامٍ

لخّص رئيس الوزراء الاسترالي السابق كيفن رود (الصورة)، الدور الصيني في الشرق الأوسط بـ«الحضور الاستراتيجي المتنامي». واعتبر أن «قدرتها على تنفيذ استراتيجيتها بأقل قدر من الأضرار تعتمد على نفوذها الاقتصادي الهائل في كل عاصمة، وقدرتها على تقليل خطر الوقوع في شبكة معقدة من التوترات الإقليمية. ومن خلال عدم الانحياز لأي طرف، أقامت الصين وطورت وحافظت على صداقات مع جميع الأطراف المتحاربة في المنطقة».

دعم حركات التحرر

عُدّ الدعم الصيني للفلسطينيين راسخاً في التاريخ، مدفوعاً منذ البداية من طرف الزعيم المؤسس للدولة ماو تسي تونغ، على الرغم من أن إسرائيل كانت واحدة من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية، في عام 1950 (قامت فرنسا بذلك في 1964 والولايات المتحدة في 1972). ووفقاً لمبادئ عدم الانحياز التي تعتبر السلطة الصينية طرفاً فيها، فإن «قائد الدفة العظيم يدعم علنياً كل حركة تحرير ونضال ضد الاستعمار».

إمبراطورية الوسط لعدم تدخلها لوقف هجمات الحوثيين التي تستهدف السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر، ويتهمونها بعدم الضغط على إيران، من جانبها، تؤكد بكين أنها طالبت بـ«وضع حد لهذه الهجمات»، التي تضر بصادراتها. لكن تبقى وسائل التحرك المتاحة للصين محدودة. تنتقد الصين على وجه الخصوص لعدم مشاركتها في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الذي يقصف مواقع الحوثيين في اليمن، في حين أنها انضمت في 2008 إلى الجبهة الغربية لمحاربة القراصنة الذين يهاجمون سفن الحاويات. لكن السفير السابق يذكر: «نحن لسنا دركي العالم، نحن نحترم القانون الدولي». بالفعل كان هناك في 2008 تفويض من الأمم المتحدة، والحال ليس كذلك اليوم. ولسبب وجيه: لن تستطيع واشنطن الحصول على ضوء أخضر من دون إجبار إسرائيل على قبول وقف فوري لإطلاق النار.

بشكل أكثر دقة، لا تريد الصين وضع مجرد إصبع على نفير «المستنقع»، الذي ترى أن الولايات المتحدة هي التي صنعته وغذته. هذا ما عبر عنه وانغ يي، وزير الخارجية الصيني، بعد اجتماعه مع نظرائه من السعودية والبحرين والكويت وعمان وإيران وتركيا في يناير/كانون الثاني 2022: «للشرق الأوسط تاريخ طويل وثقافات فريدة وموارد طبيعية وفيرة، لكن المنطقة تعاني منذ فترة طويلة من الاضطرابات والصراعات بسبب التدخلات الأجنبية».

وقد ذكر على غرار الرئيس شي جين بينغ أنه «لا يمكن أن يكون هناك أمن في المنطقة دون حل عادل لقضية فلسطين» وبحسب وانغ يي: بعض السياسة وأعضاء النخبة الأميركية يأملون في أن إنكرا أخطاءهم ونملأ «فراغ القوة» الذي يخلفونه وراءهم. لكن الصين لن تقع في هذا الفخ (...) إنها لا تسعى إلى أن تحل محل الولايات المتحدة. واتهم يي: بعض السياسة وأعضاء النخبة الأميركية يأملون في أن إنكرا أخطاءهم ونملأ «فراغ القوة» الذي يخلفونه وراءهم. لكن الصين لن تقع في هذا الفخ (...) إنها لا تسعى إلى أن تحل محل الولايات المتحدة. واتهم يي: بعض السياسة وأعضاء النخبة الأميركية يأملون في أن إنكرا أخطاءهم ونملأ «فراغ القوة» الذي يخلفونه وراءهم. لكن الصين لن تقع في هذا الفخ (...) إنها لا تسعى إلى أن تحل محل الولايات المتحدة.

إضاءة

منذ لحظة صدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي يطالب بوقف إطلاق النار في غزة، سعت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى إفراغه من صفته القانونية الملزمة، لكن واشنطن تركت بذلك الباب مفتوحاً للكثير من الجدل، ومزيد من زعزعة الثقة بالقرارات الأممية، وخصوصاً تلك الصادرة عن مجلس الأمن

أميركا تبطل مفعول الـ2728

إفراغ القرار من مضمونه وزعزعة الثقة بالمنظمة الأممية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعد أكثر من 5 أشهر من العدوان الإسرائيلي على غزة، تمكن مجلس الأمن الدولي، في 25 مارس/ آذار الحالي، من إصدار القرار 2728 الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، خلال الأسبوعين المتبقيين من شهر رمضان، كما يطلب من حركة «حماس» إطلاقاً فورياً وغير مشروط للمحتجزين الإسرائيليين لديها.

وبينما جنّ جنون إسرائيل، بعدما امتنعت الولايات المتحدة، للمرة الأولى منذ بدء الحرب، عن استخدام حق النقض (الفيتو)، لعرقلة تمرير المشروع المقدّم من الدول العشر غير الدائمة العضوية في المجلس، سارعت واشنطن إلى اعتبار القرار الذي لم تمنحه صوتها أيضاً (امتنعت عن التصويت) «غير ملزم»، في محاولة لإفراغه سريعاً من مضمونه. ورأى متابعون أن التصريحات التي توالت على لسان مسؤولين في إدارة الرئيس جو بايدن، للتشديد على أن القرار «غير ملزم»، يعكس عدم رغبة متواصلة من قبل هذه الإدارة بوقف الحرب، فيما يُنظر إلى عدم استخدام واشنطن الفيتو، كمحاولة لامتصاص الغضب الدولي والداخلي المتنامي من طريقة إدارتها لهذه الحرب.

لكن بغضّ النظر عن نوايا واشنطن، فإن اعتبارها أن قرار مجلس الأمن «غير ملزم»، وهي مسألة حملت إشكالية قانونية كبيرة، فتحت باب التأويل مجدداً على مصراعيه لتفسيرات ميثاق الأمم المتحدة، شكّل أول ضربة للقرار، الذي أكدت إسرائيل عدم نيّتها الالتزام به، لكن ذلك يضع دولة الاحتلال في خلاف «أخلاقي» مع المجتمع الدولي.

وفور صدور القرار، قالت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة لينذا توماس غرينفيلد، إن بلادها «تدعم بشكل كامل وقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات إلى قطاع غزة»، لكنها أضافت أن بلادها «لا تتفق مع كل ما تضمنه القرار، لذا لم نصوت لصالحه، لكننا نؤيد بشكل كامل بعض الأهداف التي يتضمنها هذا القرار غير الملزم».

وحمل القرار صفة «الطلب»، ويطالب «بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف، ما يؤدي إلى وقف لإطلاق النار يدوم أو مستدام (lasting) بدل أن يكون دائماً (permanent) حسب المصطلح الأصلي في مشروع القرار الذي تمكنت أميركا من تعديله، كما يطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، فضلاً عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الطبية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية». كذلك «يطالب» القرار بامتثال الأطراف للقانون الدولي «في ما يتعلق بجميع الأشخاص الذين يحتجزونهم»، و«يؤكد الحاجة الملحة لتوسيع نطاق تقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين وتعزيز تسهيلها في قطاع غزة بأكمله، ويكرر تأكيده على ذلك». كذلك طالب بـ«رفع جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي». ويعكس المندوبة الأميركية، رأى المندوب الصيني في الأمم المتحدة، جانغ جون، أن قرارات مجلس الأمن «ملزمة»، واعتبر نائبه قنغ شوانغ، أن البيان الأميركي بأن القرار غير ملزم «يجعلنا نشكك في الإرادة السياسية وصدق الولايات المتحدة». كذلك شدّد نائب المندوب الروسي لدى المنظمة، دميتري بوليانسكي، على أن «بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يتفق جميع أعضاء المنظمة مع ضرورة الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي وتنفيذها». وطالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بتنفيذ القرار، مشدّداً على أن الفشل في ذلك «سيكون أمراً لا يغتفر». وأكد نائب المتحدث باسمه فرحان حق أن «جميع قرارات مجلس الأمن الدولي تعتبر قانوناً دولياً، وهذا القرار أيضاً». وأضاف أنه «قرار ملزم، يجب تنفيذه مثل القانون الدولي، وفي نهاية المطاف، التنفيذ هو مسألة إرادة دولية». أما مندوب فلسطين رياض منصور، فدعا إلى استخدام «الفصل السابع».

وواصلت الولايات المتحدة محاولة إفراغ القرار من صفته «القانونية»، عبر خارجيتها، ومنسّق السياسات الخارجية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي، باستعادة وصف القرار بـ«غير الملزم». وقال المتحدث باسم توماس غرينفيلد، نيت إيفانز، أول من أمس، لوكالة «رويترز»، إن القرار «لا ينشئ التزامات جديدة بموجب القانون الدولي، مثل ما يفعله المجلس عندما يفرض عقوبات إلزامية، لكنه اعتبر أنه «رغم أن القرار يفتقر إلى بنود ملزمة، فإن جميع قرارات مجلس الأمن لها وزن كبير ويجب تنفيذها».

هذا الأمر أثار الجدل، ليس فقط من ناحية ربط «عدم القرار» القرار الذي تتحدث عنه إدارة بايدن بعدم ورود القرار أصلاً تحت «الفصل السابع» من ميثاق الأمم المتحدة، و«الفصل السابع» هو إحدى أقوى الأدوات القانونية التي تمتلكها الأمم المتحدة لإلزام الدول بجعل القرارات ملزمة.

ومن دون شكّ، فإن إسرائيل، بعد القرار (يحمل الرقم 2728)، مُلزمة «أخلاقياً» بتنفيذه. وينطبق «طلب» الالتزام بتنفيذ القرار، «أخلاقياً»، على حركة «حماس» أيضاً، رغم أنها ليست دولة، أو عضواً في الأمم المتحدة. لكن ورود القرار خارج «الفصل السابع»، يعني عدم وجود آليات واضحة وصارمة لتنفيذه على أرض الواقع. ولتفسير «الزامية» القرار من منطلق قانوني (وأخلاقي)، يكفي التوضيح أن المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن «أعضاء الأمم المتحدة يوافقون على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقاً لهذا الميثاق»، وذلك من دون الحديث عن «الفصل السابع». ويقول موقع الأمم المتحدة الإلكتروني إن «القرارات الوحيدة التي لديها القدرة على أن تكون ملزمة قانوناً، هي تلك التي يعتمدها مجلس الأمن»، من دون ذكر أيضاً «الفصل السابع». وكانت محكمة العدل الدولية قد اعتبرت في رأي استشاري قدّمته بشأن ناميبيا وضرورة خروج قوات جنوب أفريقيا منها بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن في عام 1970، أنه «لقد جرى سجال بأن المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة تنطبق فقط على تدابير فرض التطبيق التي يتم تبنيها تحت الفصل السابع... إنه من غير الممكن إيجاد أي دعم في الميثاق لوجهة النظر هذه». لكن الولايات المتحدة، بحسب متابعين، تعتمد غالباً على تفسيرات ضيّقة لتبرير قانونية بعض مواقفها، مثل أن القرار لم يتضمن أن «مجلس الأمن يقرّر»، بل اكتفى بـ«طلب» وقف النار، كما لم يندرج تحت الفصل السابع، بل هو «مؤسس» فقط لوقف نار ممكن. وردّاً على ذلك، رأت المحلّلة لدى «مجموعة الأزمات الدولية»، مايا يونغار، في حديث لشبكة «سي أن أن»، في تقرير نشر أمس الأربعاء، أن «الولايات المتحدة، التي تلتزم بتقليد قانوني يعتمد على تفسيرات ضيّقة، تجادل بأنه من دون استخدام كلمة «يقرّر» (مجلس الأمن يُقرّر)، فإن القرار الأخير يبقى غير ملزم». وأضافت يونغار: «دول أعضاء أخرى في مجلس الأمن، وخبراء قانونيون دوليون، يجادلون بأن هناك سوابق قانونية لفكرة أن الطلب يعني بشكل ضمني أنه قرار من قبل مجلس الأمن». واعتبرت المحلّلة أن «جوهر المسألة، هي لغة القرار، وطريقة فهم الدول الأعضاء لميثاق الأمم المتحدة». وبرأيها، فإن «الولايات المتحدة تحاول السير على خطّ رفيع بين انتقاد إسرائيل ودعمها، فعبر اعتبار أن القرار غير ملزم، يبدو أن حسابها يقوم على عدم استخدام الفيتو ما يعني أنها أصدرت إعلاناً مجدّداً، ولكن من دون مواجهة الكثير من الغضب الأميركي».

أما بالنسبة ليوسي ميكيلبيرغ، الزميل المساعد في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في مركز «شاتام هاوس» في لندن، فإنه «حتى لو قرّر الخبراء أن القانون ملزم، فإن السؤال هو كيف ومن يستطيع فرض تطبيقه». وبرأيه، فإن الجواب «هو لا أحد»، خصوصاً «أن الدولة الوحيدة التي بإمكانها فرض تطبيقه هي الولايات المتحدة، التي سارعت للقول إنه غير ملزم».

وبإمكان مجلس الأمن فرض عقوبات على إسرائيل أو «حماس»، إذا لم يمتثل أي منهما لتنفيذ القرار، وذلك بقرار يحتاج إلى موافقة 9 أعضاء وعدم استخدام الفيتو. لكن الأمر مستبعد.

ورغم أن صراعات عدة لم تتوقف حول العالم بعد صدور قرارات من مجلس الأمن من هذا النوع، إلا أن اعتبار واشنطن القرار «غير ملزم» أحدث إشكالية كبيرة. وتقول جماعات حقوق الإنسان إن ادعاء الولايات المتحدة بأن قرار غزة غير ملزم، قد يخلق مشكلات في المستقبل. واعتبر مدير شؤون الأمم المتحدة في منظمة «هيومن رايتس ووتش»، لويس شاربونو، في حديث لوكالة «رويترز»، أول من أمس، أن الموقف الأميركي «يخاطر بجعل الدول أقل احتمالاً للامتثال للقرارات، وهذا يشمل القرارات التي تريد الولايات المتحدة تنفيذها». كما رأت مسؤولة شؤون الأمم المتحدة في منظمة العفو الدولية، شيرين تادرس، للوكالة، أن ميثاق الأمم المتحدة «واضح بشأن الطبيعة الملزمة لقرارات مجلس الأمن، ولا أذكر أنني سمعت الويلات المتحدة تشكك في تلك الطبيعة الملزمة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الأخرى المعتمدة بشأن سورية مثلاً». وبرأيها، فإن «ما فعلته الولايات المتحدة لم يجعل تنفيذ القرار أكثر صعوبة فحسب، بل قوّض النظام الدولي برمته».

تفويض مطلق بتدمير غزة

قال السفير الروسي في الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا (الصورة)، أول من أمس الثلاثاء، إن «الولايات المتحدة أعلنت صراحة أنها لا تقبل ميثاق الأمم المتحدة، وتتنصل من أعمالها الصادمة التي جرت بشكل الأنفس في مجلس الأمن، بما في ذلك القرار الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس حول وقف النار في غزة». وأضاف أن إسرائيل لديها الآن «تفويض مطلق، ولا تخطط للتوقف حتى تدمر غزة وتسويها بالأرض بمباركة واشنطن، ورغم قرار مجلس الأمن».

توماس ـ غرينفيلد في مجلس الأمن، اكتوبر الماضي (ريان سميث/فرانس برس)

تقرير

حرّك المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن ملف اللجنة الدستورية السورية، وسط حديثٍ عن احتمال عقد اجتماعاتها في العاصمة السعودية الرياض، رغم اعتبار مراقبين أنّ الملف السوري ليس أولوية لدى السعوديين، تحديداً بسبب تعنّت النظام السوري

عودة اللجنة الدستورية

الرياض على خط العملية السياسية

الرياض 1 و2

دعت السعودية المعارضة السورية الى عقد اجتماع في عام 2015، عُرف بـ«الرياض 1»، انبثقت منه «الهيئة العليا للمفاوضات» التي أشرفت على التفاوض مع النظام السوري في جنيف تحت مظلة الامم المتحدة. وفي عام 2017، عُقد اجتماع «الرياض 2»، الذي استبعد شخصيات معارضة عدة.

غازي عنّاب ـ **محمد أمين**

بحث المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان هاتفياً مستجدات الأوضاع في القضية السورية، في مؤشر جديد على أنّ الأمم المتحدة قد تقبل بتأدية الرياض دوراً جديداً في التوصل إلى حلّ سياسي لهذه القضية من بوابة اللجنة الدستورية. واكتفت وكالة الأنباء السعودية (واس) بالقول إنّ بن فرحان تلقى اتصالاً من غير بيدرسن، أمس الأربعاء، شهد «مناقشة الجهود التي تُبذل إزاء حلّ الأزمة السورية». ويبدو أن اتصال المبعوث الأممي يأتي في سياق المحاولات الأممية لعقد جولة تاسعة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية، المشكّلة من النظام والمعارضة لوضع دستور جديد للبلاد، والمتوقفة منذ منتصف عام 2022.

ويرفض الجانب الروسي عودة الاجتماعات إلى مقرّ الأمم المتحدة في جنيف السويسرية، لأنها لم تعد «منصة حيادية» وفق زعم موسكو. ربما تُعدّ الرياض حلاً لمعضلة مكان عقد الاجتماعات، خصوصاً أن النظام والمعارضة معاً، كما يبدو، يرحبان بدور سعودي فاعل لحلّ القضية السورية من خلال بوابة اللجنة الدستورية. وكان وزير خارجية النظام فيصل المقداد قد زار الرياض منتصف الشهر الحالي، قبيل زيارة قام بها المبعوث الأممي إلى العاصمة السورية دمشق، لم ينجح خلالها في إقناع النظام بعقد جولة جديدة من اجتماعات اللجنة الدستورية. وحول ذلك، أكد رئيس هيئة التفاوض السورية (التابعة للمعارضة) بدر جاموس، في حديث لـ«العربي الجديد» الأسبوع الماضي، أن المعارضة السورية طرحت الرياض مكاناً لعقد اجتماعات اللجنة الدستورية، موضحاً أنه «إلى الآن لم يُتوافق على مكان محدد لاستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية، بانتظار انتهاء مشاورات المبعوث الدولي إلى سورية مع الأطراف المعنية، بما في ذلك أخذ رأي السعودية إن كانت راغبة في انعقاد جولة المفاوضات على أراضيها».

ويبدو أن الرياض مترددة في العودة مجدداً إلى تأدية دور سياسي في القضية السورية، ولا سيما أنها لمست رفض النظام تقديم أي تنازلات لتنفيذ القرار الدولي 2254، على الرغم من أن الجانب العربي، وفي قلبه السعودية، أعاد هذا النظام إلى الجامعة العربية في العام الماضي في سياق تطبيع وعودة للعلاقات الدبلوماسية بينه وبين أغلب الدول العربية. وأملت الدول العربية أن يدفع التقارب مع دمشق، النظام إلى تسهيل مهمات الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي للقضية السورية، إلا أنه بقي على موقفه حيال أغلب الملفات التي طالب العرب النظام التعامل معها بـ«مرونة»، ومنها العملية السياسية، وملفا اللاجئين والمخدرات. وكانت الرياض قد انخرطت في الملف السوري منذ الأشهر الأولى للثورة السورية في عام 2011، حين حاول المسؤولون السعوديون دفع النظام إلى التجاوب مع مطالب السوريين بالإصلاح السياسي، إلا أنه لم يكترث بكل الجهود العربية لحل الأزمة السورية في مهدها، ما دفع معظم الدول العربية، بما فيها السعودية، إلى قطع علاقاتها مع النظام وإغلاق سفاراتها في دمشق في الربع الأول من عام 2012.

ونشطت السعودية بعد ذلك في دعم المعارضة السورية من خلال «الائتلاف الوطني السوري»، الذي تشكل في عام 2012 في العاصمة القطرية الدوحة، وضمّ الكثير من تيارات المعارضة السورية، ونال اعترافاً دولياً بكونه الممثل الشرعي لقوى الثورة والمعارضة السورية.

وشهد الموقف السعودي من الملف السوري تبدلاً عميقاً في بدايات العام الماضي، خصوصاً بعد الزلزال الذي ضرب الشمال السوري في مطلع فبراير/ شباط 2023 والذي اتخذت منه دول عربية ذريعة للتطبيع مع النظام السوري. ولم تمانع الرياض في عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية، وهي التي وقفت منذ عام 2012 بوجه كل محاولات دول عربية لإعادة النظام إلى الحضن العربي، بسبب رفضه التعاطي الإيجابي مع جهود التسوية السياسية. وحضر رئيس النظام السوري بشار الأسد القمة العربية في مدينة جدة في مايو/ أيار 2023، في تدشين واضح لعودة الدفء إلى العلاقات مع الرياض التي أعلنت في الشهر نفسه استئناف العلاقة الدبلوماسية مع النظام السوري بعد قطيعة بدأت في مارس/ آذار عام 2012. وفي مقابل الخطوة السعودية، سحب النظام اعترافه بحكومة الحوثيين في اليمن، وطلب من ممثليها مغادرة السفارة اليمنية في دمشق، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

ورأى مدير وحدة الدراسات في «مركز أبعاد» الباحث السياسي محمد سالم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «مجرد عقد اللجنة الدستورية في الرياض لا يعني دوراً أكبر للسعودية في الملف السوري». وتابع: «حالياً لا يبدو الملف السوري في أولويات السعودية، لكن من الممكن أن تؤدي المملكة دوراً أكبر في التوسط والسعي للحل السياسي، لكن الإشكالية تبقى في تعنّت النظام وعدم رغبته في التجاوب مع هذه الجهود، ولذلك ربما هذا لا يشجع المملكة على الانخراط في مثل هذه الجهود».

إلى ذلك، من المرجّح أن يجد توجه المبعوث الأممي إلى نقل اجتماعات اللجنة الدستورية ترحيباً روسياً، فهذه الخطوة تعني نجاح الجهود الروسية في سحب القضية السورية من تحت المظلة الدولية، لفرض رؤية موسكو في حل يقوم على بقاء بشار الأسد في السلطة، لكونه الضمانة للمصالح الروسية في شرق المتوسط، في خضمّ صراع بعيد المدى مع الغرب.

في هذا الصدد، أبدى المحلل السياسي المختص بالشأن الروسي، طه عبد الواحد، في حديث مع «العربي الجديد»، اعتقاده أن موسكو «ترحب بقوة باستضافة الرياض اجتماعات اللجنة الدستورية السورية». وأضاف أن موسكو تسعى لتعزيز العلاقات الثنائية مع الرياض، ونقل اجتماعات اللجنة الدستورية إلى العاصمة السعودية سيعزز التوجه الروسي. وأشار عبد الواحد إلى أن «الجانب الروسي يريد تطبيعاً كبيراً بين النظام والسعودية واستضافة الرياض لاجتماعات اللجنة الدستورية يدفع بهذا الاتجاه»، معرباً عن اعتقاده أن النظام «لا يرفض استضافة الرياض لهذه الاجتماعات، لأن ذلك يعزز التقارب مع السعوديين الذي بدأ قبل جدية من عام». وتساءل عبد الواحد: «ولكن هل ستوافق طهران على نقل الاجتماعات الدستورية السورية إلى الرياض؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الآن، خصوصاً أن طهران هي شريكة لموسكو وأنقرة في مسار أستانة التفاوضي الخاص بالقضية السورية».

سالم: تعنّت النظام ربما لا يشجع المملكة على دعم الجهود بسورية

عبد الواحد: موسكو ترحب باستضافة الرياض اجتماعات اللجنة

المفاوضون السوريون في جنيف، مايو 2022 (فاروق باديز/الأناضول)

الحدث

لماذا أقيل دانيلوف من قيادة مجلس الأمن القومي الأوكراني؟

يربط البعض بين إقالة أوليكسي دانيلوف من منصب أمين مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني وإهانته للممثل الخاص للصين، لي هوي

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أول من أمس الثلاثاء، إقالة أوليكسي دانيلوف من منصب أمين مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني، واختياره، الكسندر ليتفينينكو، الذي يرأس جهاز المخابرات الخارجية منذ عام 2021، خلفاً لدانيلوف، في حين عيّن نائب رئيس مديرية المخابرات الرئيسية أوليغ إيفاشينكو أميناً لجهاز المخابرات الخارجية.

وتحمل السيرة الذاتية لدانيلوف، المعروف بتصريحاته «الصقورية» المعادية والكارهة للروس، تناقضات. فقد ولد عام 1962 في منطقة لوغانسك (ضمتها روسيا في خريف 2022). والتحق بمدرسة تقنية للطب البيطري، وخدم في الجيش السوفييتي، فيما عمل في عدة مجالات مثل مدرس للتاريخ ومدير أعمال ومحام.

وبدأ دانيلوف حياته المهنية عام 1981 في مصنع لوغانسك للفولاه والمياه المعدنية كمساعد بيطري. وفي أواخر الثمانينيات، بدأ العمل الخاص، فافتتح جمعية تعاونية وعدداً من الشركات الأخرى. في يوليو/ تموز 1994، انتخب دانيلوف رئيساً لمجلس مدينة لوغانسك، ليصبح أصغر عمدة في تاريخ المدينة. وفي سبتمبر/ أيلول 1997، أقيل من منصبه مبكراً، فيما كان السبب الرسمي هو الجمع بين المناصب العامة ونشاط ريادة الأعمال، فضلاً عن الاحتيال المالي. وفي عام 2006، انتخب لعضوية البرلمان الأوكراني عن كتلة رئيسة الحكومة الأوكرانية السابقة يوليا تيموشينكو، والتي تحمل اسمها، من كتلة رئيسة الحكومة الأوكرانية السابقة يوليا تيموشينكو، والتي تحمل اسمها، من كتلة رئيسة الحكومة الأوكرانية السابقة يوليا تيموشينكو، والتي تحمل اسمها، من وجوه الثورة البرتقالية بين 2004 و2005، فما وصف بالفساد الانتخابي عقب الانتخابات الرئاسية حينها. وعُيّن في يوليو 2019 نائباً لأمين مجلس الأمن القومي والدفاع في أوكرانيا. وفي أكتوبر/ تشرين الأول من العام ذاته شغل منصب أمين مجلس الأمن القومي والدفاع ورئيس مركز التنسيق الوطني للأمن السيبراني.

وربط البعض إقالة دانيلوف، وبين إهانته الممثل الخاص لجمهورية الصين للشؤون الأوراسية، لي هوي، في مؤتمر صحافي في الحالي، من خلال تشويه اسم المسؤول الصيني ليحمل معنى بذيئاً. وقال ميكولا أزاروف، رئيس وزراء أوكرانيا قبل أحداث عام 2014، إن دانيلوف «رجل فظ وسيئ التعليم، كان في شبابه عضواً في عصابة لوغانسك»، مضيفاً: «يبدو أن الصبر قد نفد عندما أهان الدبلوماسي الصيني بوقاحة.

لا أعتقد أنهم سيتخلصون منه فحسب، بل سيجدون له استخداماً مفيداً». في المقابل، فإن تصريحات دانيلوف وتقديمه «المتطرف» للأوضاع، أفقدته الاتصال مع زيلينسكي منذ فترة طويلة. كما ساءت الأمور بينه وبين رئيس مكتب زيلينسكي، أندريه يرماك، على الرغم من أن دانيلوف ربيب الأوليغارشي البريطاني الأوكراني فيتالي غايدوك، الشريك التجاري ليرماك، والرجل الذي وطّد العلاقات مع بريطانيا. والأهم أنه شغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني في عامي 2006 و2007. ووفقاً للتقارير المحلية، سيتم الآن تعيين دانيلوف سفيراً لدى النرويج. في المقابل، يتمتع ليتفينينكو، سكرتير مجلس الأمن القومي المعيّن حديثاً، أيضاً بسيرة ذاتية مثيرة للاهتمام. فقد ولد في عام 1972، ودرس في موسكو وتخرج من مدرسة «كي غي بي» العليا في الاتحاد السوفييتي سابقاً. وحصل على دبلوم من معهد التشفير والاتصالات والمعلوماتية التابع لأكاديمية جهاز الأمن الفيدرالي الروسي. عمل ليتفينينكو أولاً في جهاز الأمن الأوكراني في إدارة الاتصالات الحكومية، ثم في المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية 1998-2007. وعاد لاحقاً إلى جهاز الأمن الأوكراني ليشغل منصب نائب رئيس قسم المعلومات والدعم التحليلي. ودرس أيضاً في الكلية الملكية للدراسات الدفاعية في المملكة المتحدة، وفي عام 2014 عُيّن نائباً لأمين مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني. وفي هذا الإطار، فإن تعيين ليتفينينكو ربما يكون في إطار محاولة تعزيز مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني تحسباً لتاريخ انتهاء فترة ولاية زيلينسكي الرئاسية، في 20 مايو/ أيار المقبل.

ومع تغيير القيادة، الأرجح أن دور المجلس سيتعزز مرة أخرى، ويتحوّل مجدداً إلى ثقل سياسي، من دون اقتصاره على منصة نقاش. فزيلينسكي يحتاج إلى جيش وحكومة موالية. ورغم أن وظيفة مجلس الأمن في البلاد هي «التنسيق والرقابة على أنشطة السلطات التنفيذية في مجال الأمن القومي والدفاع في أوكرانيا»، فإن المهام والصلاحيات الحقيقية لمجلس الأمن نفسه وسكرتيره شخصياً تحددها علاقته بالرئيس الأوكراني وطموحاته السياسية والإدارية الشخصية، والمهمات المنوطة به في مرحلة معينة.

دانيلوف ربيب الأوليغارشي البريطاني الأوكراني فيتالي غايدوك

أوليكسي دانيلوف خلال مؤتمر في كييف الشهر الماضي (Getty)

إضاءة

تتسابق أحزاب تركية لكسب أصوات الناخبين الأكراد والعلويين في الانتخابات المحلية نهاية الشهر، وسط الاتفاق بين حزبي «ديم» و«الشعب الجمهوري» الذي تصوّت له نسبة كبيرة من العلويين

الانتخابات المحلية التركية

الأكراد والعلويون أقوى ركنين للمعارضة

إسطنبول ـ **جابر عمر**

تسعى الأحزاب التركية المتنافسة في الانتخابات المحلية التي تجري الأحد المقبل إلى كسب أصوات جميع الفئات والمجموعات العرقية والدينية، وخصوصاً أن تأثير هذه المجموعات قد يكون حاسماً، مثل أصوات الناخبين الأكراد، وأصوات أبناء الطائفة العلوية. وشكّل الصوت الكردي في الانتخابات المحلية التركية السابقة، عام 2019، عامل حسم، ومكّن من فوز مرشحي المعارضة في كبرى المدن، أهمها في إسطنبول وأنقرة. ويُقدر عدد الناخبين الأكراد في تركيا ما بين 12-14 في المائة من إجمالي أصوات الناخبين، البالغ عددهم قرابة 65 مليون ناخب داخل البلاد وخارجها، يتوزعون في مناطق جنوب شرق تركيا، وفي أحياء داخل المدن الكبرى، خصوصاً إسطنبول.

ويُعتبر حزب «ديم» حالياً أكبر الأحزاب الكردية، وحصد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، مايو/ أيار الماضي، باسم حزب «اليسار الأخضر»، قرابة 9 في المائة من الأصوات، وقارب مجموع أصوات الحزب في الانتخابات 5 ملايين صوت. وفي انتخابات 2018، حقق حزب «الشعوب الديمقراطي» الاسم السابق لحزب «ديم» الكردي، 11,7 في المائة من الأصوات، إذ صوّت له أكثر من 5 ملايين و800 ألف ناخب. ولا زالت الحكومة تعزل رؤساء البلديات التابعين للأحزاب الكردية القومية بدعاوى متعلقة بالارتباط بالإرهاب، أي بحزب «العمال الكردستاني»، فيما تواجه الأخير عسكرياً، داخل تركيا وخارجها. وأعلن حزب «ديم» خوضه الانتخابات الحالية منفرداً، ورشّح في إسطنبول ميرال دانش بيشتاش ومراد تشبني، وقدم مرشحين في ولايات أخرى، وقبلها كان يقود حواراً مع حزب «الشعب الجمهوري» المعارض للتحالف معه، ورغم تقديم مرشحين لخوض الانتخابات، إلا أن هناك توافقات جرت بين الحزبين في إسطنبول ومناطق أخرى. وكشف عضو مجلس حزب «ديم» أحمد صايمادي، في تصريح الأثنين الماضي، عن أن حزبه عمل على عقد اتفاق مع حزب «الشعب الجمهوري»، يشمل دعمه مقابل الحصول على مناصب نواب رؤساء البلديات. وأضاف أن أسس التعاون والتحالف هي لمنع «العدالة والتنمية» من الفوز بهذه الانتخابات. وحول تفاصيل الاتفاق، قال صايمادي، إن «الشعب الجمهوري لم يقدّم مرشحاً في أي من ولايتي قارس، وأغادير، مقابل عدم تقديم الحزب الكردي (ديم) مرشحين في ولاية مانيسا الكردي (ديم) مرشحين في ولاية مانيسا وأماكن أخرى»، مضيفاً: «لدينا تحالفات في ولاية مرسين وفي البلديات الكبرى وفي بعض بلديات المناطق، ونشارك في 22 منطقة بإسطنبول ضمن قوائم الشعب الجمهوري». ولفت إلى أنه «في حال الفوز بالبلديات سيتم منح حزبنا مناصب نواب رؤساء البلديات». وفي ما يخص العلويين، فإنهم يشكلون نسبة كبيرة من الناخبين في حزب «الشعب الجمهوري»، وتقدر أعدادهم في تركيا بنحو 13 مليون شخص، بحسب قيادات علوية، ويتوزعون في مناطق مختلفة وسط الأناضول وجنوب وغرب البلاد. وبشكل عام يصوّت العلويون لصالح «الشعب الجمهوري»، ولا تحدث في ما بينهم انقسامات بارزة. وحصلت تطورات أخيراً دفعت للحديث عن حالة غضب وسط ناخبي «الشعب الجمهوري» من العلويين. يتمثل التطور الأول بطريقة خروج رئيس الحزب السابق، كمال كلجدار أوغلو، من رئاسة الحزب، ومجيء قيادة جديدة عملت على تصفية نفوذ قيادات من العلويين، وكذلك تقليل المرشحين منهم. ويتعلق التطور الثاني بمسألة ترشيح رئيس بلدية هاتاي، لطفي سواش، إذ إن غالبية سكان الولاية، ونصفهم من العلويين، يرفضون ترشيحه بسبب ما آلت إليه الولاية خلال زلزال 6 فبراير/ شباط 2023. ورغم محاولات سابقة من قبل الرئيس رجب طيب أردوغان لاستقطاب العلويين عبر خطوات حكومية ضمن إطار الانفتاح على هذه الطائفة في البلاد، إلا أنه لا يجري الحديث عن خرق كبير. يقول الباحث السياسي في مركز «سيتا» للأبحاث بأنقرة، باقي لالي أوغلو، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «اعتبار الناخبين الأكراد في تركيا كمجموعة متجانسة هو أحد أكبر المفاهيم الخاطئة، لأن هناك مجموعات فرعية سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة بينهم». ومع ذلك يلفت لالي أوغلو إلى إمكانية القول إن «الناخبين الأكراد، خصوصاً في الشرق والجنوب الشرقي، كانوا متفاعلين مع حزب ديم في هذه الانتخابات»، مضيفاً: «على الرغم من أنه لا يزال الحزب الأول في المنطقة إلا أن عدم قدرة الحزب على تجاوز الحدود التي وضعها حزب العمال الكردستاني، وتعاونه المستمر مع حزب الشعب الجمهوري، خلقا ضجرا واستياء بين الناخبين». ويعزو ذلك إلى أنه «لم يتم حلّ أي من المشاكل السياسية أو العملية أو الديمقراطية للناخبين الأكراد». ويشير إلى أن «منح حزب الشعب الجمهوري الوزارات والنواب حتى لأصغر الأحزاب في انتخابات 2023 (البرلمانية)، وتوقيع رئيس الحزب أنذاك، كمال كلجدار أوغلو، على بروتوكول مع سياسي قومي تركي متطرف مثل أوميت أوزداغ (زعيم حزب النصر)، وقبول أنه سيواصل ممارسات الوصاية على البلديات، زاد من رد فعل الناخبين الأكراد بشكل أكبر». ويتابع: «في إسطنبول تم التعاون بين حزب الشعب الجمهوري وحزب ديم تحت اسم توافق المدينة، وعلى الرغم من أن حزب ديم لديه مرشحه في إسطنبول، إلا أنه يهدف في الغالب إلى تقليل غضب الناخبين الذين يعارضون التعاون مع حزب الشعب الجمهوري». واكبر مؤشر على ذلك «أن مرشحي حزب ديم لا ينظمون حملة انتخابية قوية، واسماؤهم غريبة عن إسطنبول». ويرى بالتالي، أنه «يمكن القول بوضوح إن حزب ديم في إسطنبول وجّه الناخبين الأكراد، والذين صوّتوا له، نحو مرشح حزب الشعب الجمهوري، أكرم إمام أوغلو»، رئيس بلدية إسطنبول الحالي. وفي ما يخص الناخبين العلويين، يستبعد لالي أوغلو تخلي هؤلاء عن حزب الشعب الجمهوري. من ناحيته، يقول المحلل السياسي مالك اتيبا قره دريك، لـ«العربي الجديد»، إنه «بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم (أواخر 2002) وإجراء بعض الإصلاحات، وفتح قناة تلفزيونية كردية وإدخال اللغة الكردية كلغة اختيارية ضمن مناهج التدريس في المدارس والجامعات، تغيّر الوضع ليبدأ بعض من أكراد تركيا بالتصويت لحزب أردوغان». وفي ما يتعلق بالطائفة العلوية، يشير قره دريك إلى أنها «كانت تصوّت لحزب الشعب الجمهوري، فيما عملت حكومة العدالة والتنمية على حل مشاكل هذه الأقلية بتعيين أشخاص من هذه الفئة وتركيزهم ضمن مناصب لمتابعة أمورهم وحل مشاكلهم».

أكراد في عيد النيروز، دياربكر، الخميس الماضي (إلياس أكنجيين/فرانس برس)

شرق غرب

أردوغان يعلن شنّ «الكردستاني» في تركيا

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الأربعاء، أن تركيا نجحت في شل تحركات حزب «العمال الكردستاني» داخل حدودها. وشدّد في كلمة خلال تجمع انتخابي بولاية ديار بكر، جنوبي تركيا، على أن السلطات «لن تتخلى أبداً في مواجهة من يحاولون زعزعة أمن البلاد وسلامتها ورفاهيتها واستقرارها».

(الأناضول)

مقتل أوكرانية بقصف روسي

قُتلت امرأة وجرح أربعة أشخاص في هجمات روسية على شرق وجنوب أوكرانيا، وفق ما أعلن مسؤولون أمس الأربعاء. وأفاد حاكم منطقة خيرسون في جنوب أوكرانيا، المحتلة جزئياً من قبل روسيا، بأن امرأة قُتلت في هجوم بمسيرة على قرية ميخايليفكا. بدوره، كشف سلاح الجو الأوكراني أن القوات الروسية أطلقت 13 مسيّرة هجومية إيرانية التصميم على أوكرانيا ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، أسقط عشر منها فوق منطقة خاركيف ومنطقة سومي المجاورة وقرب العاصمة كييف. أما روسيا فأعلنت إسقاط 18 صاروخاً أوكرانياً قرب مدينة بيلغورود الحدودية.

(فرانس برس)

فنلندا تحذّر من التجسس الروسي

حذر جهاز الأمن والاستخبارات الفنلندي، أمس الأربعاء، من «ارتفاع خطر التجسس» والنفوذ الروسي، على الرغم من ضعف قدرة موسكو على القيام بعمليات استخبارية بشرية. وجاء ذلك في تقرير سنوي صادر عن الجهاز. وأشار التقرير إلى أن اهتمام روسيا الرئيسي ينصب على أوكرانيا وليس فنلندا، وبناء عليه لا يوجد أي تهديد عسكري للبلاد في المستقبل القريب.

(الأناضول)

باكستان تعزز أمن الصينيين على أراضيها

عزّزت باكستان، أمس الأربعاء، الإجراءات الأمنية للصينيين العاملين في مشاريع بنى تحتية شمال غربي البلاد، بعد يوم من مقتل خمسة منهم في تفجير انتحاري، وفق ما أفاد مسؤول كبير في وزارة الداخلية في خيبر بختونخوا، رفض الكشف عن اسمه. وأضاف: «أصدرت توجيهات من أجل تعزيز الإجراءات الأمنية المحيطة بالمواطنين الصينيين وجميع الأجانب». وقُتل خمسة صينيين يعملون في موقع بناء سدّ داسو الكهرومائي في ولاية خيبر بختونخوا وسائقهم الباكستاني، أول من أمس الثلاثاء، في تفجير انتحاري استهدف مركبتهم.

(فرانس برس)

المعارضة الفنزويلية تسجل مرشحها للرئاسيات

تمكن ائتلاف المعارضة في فنزويلا أخيراً، مساء أول من أمس الثلاثاء، من تسجيل مرشح للانتخابات الرئاسية المقررة في 28 يوليو/ تموز المقبل، لكن رئيسة الائتلاف، ماريا كورينا ماتشادو (الصورة) التي لم يقبل ترشيحها، اتهمت الرئيس نيكولاس مادورو والمرشح لولاية ثالثة بأنه «اختار» منافسيه. والمرشح هو إدموندو غونزاليس أوروتيا، وهو سفير سابق وخبير سياسي، وحل محل كورينا يوريس التي اختارتها ماتشادو، لكن لم تتمكّن من تسجيل ترشيحها.

(فرانس برس)

متابعة

تمايز بيلاروسي في اتهام أوكرانيا باعتداء موسكو

أظهر الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، تمايزاً عن نظيره الروسي فلاديمير بوتين، في شأن اتهام أوكرانيا بتدبير اعتداء موسكو

برز موقف بيلاروسي لافت، مساء أول من أمس الثلاثاء، متعلق بالهجوم الذي طاول مركز «كروكوس سيتي» التجاري في ضواحي موسكو، الجمعة الماضي، مناقض لاتهامات الروسية لأوكرانيا بالضلوع في الاعتداء، رغم تبني تنظيم «داعش» له. مساء الثلاثاء، تحدث الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، حليف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن أن الأشخاص الذين هاجموا قاعة «كروكوس سيتي» للموسيقى، كانوا في البداية متجهين إلى بيلاروسيا لا أوكرانيا. وأضاف لوكاشينكو في مؤتمر صحافي: «وضعنا وحداتنا في حالة تأهب قصوى للاستعداد لحالة قتالية. ونتيجة لذلك لم يتمكنوا من دخول بيلاروسيا بأي وسيلة. وإدراكاً منهم لذلك، حولوا مسارهم وتوجهوا نحو الحدود الأوكرانية الروسية»، وفقاً لما نقلته مجلة «بوليتيكو». وأوضح لوكاشينكو أنه «لدينا شكوك حول بعض المدربين (للهجوم)، واعتزم الاتصال ببوتين لنقل شكوكي له». وكان بوتين قد اعتبر السبت الماضي، في أول كلمة له بعد الاعتداء، أن «المتورطين في هجوم موسكو كانوا يتجهون إلى الحدود الروسية الأوكرانية... وتم تحضير نافذة لهم للعبور لأوكرانيا»، لافتاً إلى اعتقال 11 شخصاً منهم أربعة مسلحين.

وأضاف: «حاولوا الاختباء والتوجه صوب أوكرانيا حيث، وفقاً لبيانات أولية، كانت ثمة نافذة مجهزة لهم على الجانب الأوكراني لعبور حدود الدولة». والاثنين الماضي، أقرّ بوتين أن الهجوم نفّذه «متطرفون إسلاميون»، وفق قوله، لكنه اعتبر أنهم «حاولوا الفرار إلى أوكرانيا». وأضاف خلال اجتماع حكومي: «من الأهمية بمكان الإجابة عن السؤال المطروح حول السبب الذي دفع الإرهابيين، بعد ارتكاب جريمتهم، لمحاولة التوجّه إلى أوكرانيا، من كان ينتظرهم هناك؟».

وكرر المسؤولون الروس في وقت لاحق الادعاء بأن أوكرانيا متورطة، ومنهم الأمين العام لمجلس الأمن القومي نيكولاي باتروشيف. من جهتها، اعتبرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أمس الأربعاء، أنه «من الصعب للغاية تصديق أن «تنظيم داعش كانت لديه القدرة على شن الهجوم»، مشيرة إلى أن «روسيا تعتبر أن الموقف الأميركي من التحقيقات في هجوم كروكوس الإرهابي متحيز، لأن واشنطن تريد حماية كييف». بيان مشترك مع مركز مكافحة التطرف التابع لمديرية وزارة الداخلية الروسية في روستوف: «تم اعتقال قيادي في منظمة إيلي آيات المتطرفة (المحظورة في روسيا) و5 أعضاء فيها كانوا يعملون على تجنيد السكان المحليين ضمن صفوفهم تحت وصاية خارجية». وأضاف البيان: «تم تنسيق كافة الأنشطة الإجرامية لهذا التنظيم المتطرف من الخارج، وكذلك التحويلات المالية أيضاً». ويعتبر تنظيم «إيلي آيات» مذهباً دينياً نشأ في أواخر الثمانينيات في كازاخستان، أسسه شخص من قرية تشوندجا في مقاطعة الماتا، ويبلغ عدد أتباع هذا التنظيم عشرات الآلاف، منتشرون في البلدان السوفييتية السابقة. وأعلن وزير الصحة الروسي ميخائيل موراشكو، أمس الأربعاء، ارتفاع عدد ضحايا اعتداء مركز «كروكوس سيتي» التجاري في ضواحي موسكو، الجمعة الماضي، إلى 140 شخصاً، بعد وفاة أحد الجرحى. وأشار، في تصريحات صحافية، إلى أن أربعة جرحى ما زالوا في حالة خطيرة للغاية، و19 مصاباً، بينهم ثلاثة أطفال، في حالة خطيرة، و34 جريحاً في حالة متوسطة. ونقلت وكالة «تاس» الروسية للأنباء، عن مركز طب الكوارث، أن عدد المصابين في الهجوم ارتفع إلى 360 شخصاً، بينهم 11 طفلاً.

ارتفع عدد ضحايا اعتداء موسكو إلى 140 قتيلاً و360 جريحاً

(العربي الجديد، رويترز)

بعد 9 سنوات من تدخّل التحالف بقيادة السعودية في اليمن، لم يتحقّق شيء من الأهداف التي وضعها هذا التحالف لتدخّله، بل ذهب اليمن إلى حالة انهيار وانقسام قد يصعب ترميمها قريباً، حيث تكبر المسافة يومياً بين الواقع الحالي واستمرار غياب الشرعية، وبين الطموح بتجسيد فكرة الدولة على أرض الواقع

فشل متواصل في استعادة الشرعية

اليمن: 9 سنوات من تدخّل التحالف

تعز ـ **فخر العزب**

مقاتلون حوثيون قرب صنعاء، يناير الماضي (محمد حمود/Getty)

بعد مرور تسع سنوات على تدخّل التحالف بقيادة السعودية في اليمن، يبدو الملف اليمني اليوم شديد التداخل والتعقيد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، في ظلّ فشل التحالف في تحقيق أهدافه، وفي مقدمتها استعادة الشرعية في اليمن، والقضاء على الانقلاب الحوثي. وعقب انقلاب جماعة الحوثيين وبدعم من الرئيس اليمني الأسبق (الراحل) علي عبدالله صالح، ونجاحهم في السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر/أيلول 2014، وهروب الرئيس (السابق) عبد ربه منصور هادي إلى عدن، طلب الأخير من قيادة السعودية التدخل عسكرياً لاستعادة الشرعية في اليمن.

انهيار وانقسام

وشكّلت السعودية بالتعاون مع الإمارات تحالفاً عسكرياً بقيادتهما ضمّ عشر دول للتدخل في اليمن. وفي فجر 26 مارس/آذار 2015 بدأ التحالف العربي بشنّ عملياته العسكرية مستهدفاً مواقع عسكرية في صنعاء والمحافظات اليمنية المختلفة، لتنطلق العملية العسكرية في اليمن والتي تمّت تسميتها «عاصفة الحزم»، تحت أهداف عدة، أبرزها استعادة الشرعية والقضاء على الانقلاب. اليوم، وبعد 9 سنوات من تدخّل التحالف، يعيش اليمن سياسياً حالة من الانقسام، إذ تسيطر جماعة الحوثيين على شمال البلاد، وتحديداً محافظات صنعاء وصعدة وعمران وحجة والمحويت وريمة والحديدة وذمار والبيضاء، وأجزاء من تعز ومأرب والضالع والجوف، وهي بذلك تسيطر على المناطق الأكثر كثافة سكّانياً، والتي تضم نحو 80 في المائة من سكان البلاد المقدر عددهم بـ35 مليون نسمة. واستطاع الحوثيون بسط سيطرتهم على هذه المناطق على الرغم من فضّ تحالفهم السياسي والعسكري مع علي عبد الله صالح في 2 ديسمبر/كانون الأول 2017، لكن فضّ هذا التحالف لم يؤثر كثيراً على الميدان بعد نجاح الحوثيين في قمع انتفاضة صالح من خلال قتله (4 ديسمبر 2017) عقب يومين فقط من دعوته أنصاره للتمرد ضد الحوثيين. ولعل الهجمات التي يشنها الحوثيون في البحر الأبيض منذ ما بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وتأثيراتها الكبيرة على حركة النقل، على الرغم من إعلان الحوثيين أن الهجمات تطاول فقط السفن الإسرائيلية والأميركية، أبرز دليل على توسع دور الحوثيين خلال الأعوام الماضية، ليصبحوا لاعباً إقليمياً مهماً وليس فقط على الساحة اليمنية. أما الحكومة اليمنية الشرعية المعترف بها دولياً، فشهدت حالة من الضعف في عهد الرئيس هادي، ليقوم الأخير بنقل صلاحياته إلى مجلس رئاسي (إبريل/نيسان 2022) جاء تشكيله انعكاساً للتواجد العسكري، ومكون من ثمانية أشخاص برئاسة رشاد العليمي. ويضم مجلس الرئاسة اليمني ثلاثة أعضاء من «المجلس الانتقالي الجنوبي»، وهم رئيس المجلس عيدروس الزبيدي، وقائد «قوات العمالقة» العميد عبد الرحمن المحرمي، وكذا فرج البحسني. كما يضم محافظ مأرب الشيخ سلطان العرادة، وهو مؤتمري مقرب من حزب «الإصلاح»، والعميد طارق صالح قائد «المقاومة الوطنية» وهو ابن أخ الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، وعثمان مجلي من أبناء محافظة صعدة ومحسوب على حزب «المؤتمر الشعبي العام»، والدكتور عبدالله العليمي وهو جنوبي محسوب على حزب «الإصلاح». يسيطر «المجلس الانتقالي» فعلياً على المحافظات الجنوبية، عدن وأبين ولحج وشبوة وأجزاء من الضالع، فيما محافظتا حضرموت والمهرة شرق البلاد تابعتان للشرعية وفيهما قوات سعودية. كما تسيطر الشرعية على أجزاء من تعز ومأرب، فيما تتواجد قوات إماراتية في محافظة سقطرة. وفي المجمل، فإن الشرعية ومكوناتها تسيطر على 80 في المائة من مساحة البلاد. في الجانب الاقتصادي، فشل التحالف في الحفاظ على اقتصاد البلاد، إذ توقف تصدير النفط والغاز، وتوقف صرف الرواتب منذ سبتمبر 2016 وحدث انقسام المصرف المركزي اليمني، وأسفر عن ذلك انقسام في قيمة العملة اليمنية وانهيارها حيث تهاوى سعر الصرف من 215 ريالاً للدولار الواحد، إلى 1620 ريالاً للدولار الواحد في مناطق الشرعية، و530 ريالاً للدولار الواحد في مناطق الحوثيين. هذه العوامل ساهمت في انهيار الاقتصاد اليمني بشكل غير مسبوق، في ظل ارتفاع الأسعار، وانعدام فرص العمل، واعتماد ملايين من السكّان على المساعدات الغذائية المقدمة من المنظمات الدولية، ما جعل البلاد تعيش كارثة إنسانية توصف بأنها الأكبر في العالم.

> يعيش اليمن كارثة إنسانية توصف بأنها الأكبر في العالم

تقسيم ووعود خائبة

ويقول الكاتب الصحافي خالد عبد الهادي، لـ«العربي الجديد»، إن «واقع اليمن اليوم بعد تسع سنوات من التدخل العسكري للتحالف هو واقع مغاير عن الواقع الموعود قبل تسعة أعوام، ويمكن القول إنه أقل حتى من شبح ذلك الواقع الذي كان مأمولاً في صبيحة تدخل الحلفاء عام 2015». ويرى عبد الهادي أن «عوامل يمنية وأخرى خاصة بالتحالف، ثم دولية، تضافرت لإعاقة مهمة التحالف التي أعلنها فجر 26 مارس 2015، فالقيادة السياسية اليمنية كانت ضعيفة ومنقسمة وحاربت دوماً من موقع وبرؤية سلطويين، مفرطة بحرب التحرير الشعبية، وزادت أن أذابت إرادتها في إرادة التحالف، ففرّطت بصفة الحليف، مكتفية بدور التابع، وذلك لأنها تخلت عن الحرب الشعبية التي كانت أهم ضمانة لتمييزها وحفظ استقلالها عن التحالف». أما على مستوى التحالف، فيعتبر عبد الهادي أن «تضارب مصالح قطبيه (السعودية والإمارات) وأهدافهما شكّل إعاقة حاسمة وضربة للتكامل الذي كان مطلوباً لنجاح المهمة، ورافق ذلك أيضاً تصدع الصف الخليجي مع مقاطعة قطر في عام 2017». إضافة إلى ذلك، «لم تكن القوى الدولية الكبرى لتفرّط بفرصة ذهبية من قبيل وقوع السعودية في وضعية صعبة، وحاجتها للضوء الأخضر الدولي لتحركها في اليمن، فجرى استغلالها إلى حدّ أقصى ووقف قسم محوري من الحملة كما في الحديدة»، بحسب الكاتب الصحافي.

ويشير عبد الهادي إلى أن «ثمّة فئتين من المخاطر المترتبة على تقسيم اليمن كمناطق نفوذ بين أطراف مختلفة: الأولى، مخاطر ذات أمد منظور، أبرزها جعل التسوية النهائية أشدّ تعقيداً وباهظة الكلفة، وعزل فكرة الدولة عن الواقع باطراد كلّما تقادم الوقت، ما يصعّب عودة سيادتها، وفي أفضل الأحوال يؤخرها أمداً طويلاً، وكذا يضع هذا المنحى البذور لدورات صراع في المستقبل». ويتابع: «أما المخاطر الاستراتيجية المصيرية فتكمن في تشظية الكيان اليمني بما يستند إليه من روابط ومشتركات ودعائم لا بد من توافرها فيه لينضوي في دولة بمفهومها السياسي». من جهته، يعتبر المحلّل السياسي سعيد عقلان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التحالف تدخّل في اليمن من دون امتلاك رؤية واضحة للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، في ظلّ وجود شرعية ضعيفة وهشّة، ومنذ بدء تدخل التحالف بدأ بدعم مكونات غير رسمية، ما أسفر عن تواجد مليشيات مسلحة في المناطق التي تم تحريرها من الحوثيين، وهذا ما أنتج أزمات جديدة نتيجة صراعات هذه المجموعات التي تتبع أطراف خارجية». ويعتبر عقلان أن «عدم وجود رؤية واضحة للتحالف قد ساهم في فشله بتحقيق أهدافه المعلنة، وفي مقدمتها استعادة الشرعية والقضاء على الانقلاب، كما ساهم ببروز تحديات جديدة أمام اليمنيين أبرزها الحفاظ على الوحدة وعلى النسيج الاجتماعي للمجتمع اليمني، بعد تصاعد الأصوات المطالبة بالانقلاب، والتي باتت تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض اليمنية، وللأسف الشديد أنه يتم دعم هذه الأصوات من بعض دول التحالف».

غارات أميركية ـ بريطانية على صعدة

واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا، أمس الأربعاء، استهداف مواقع الحوثيين في اليمن، فيما أكدت الجماعة أول من أمس، تنفيذ 6 عمليات في البحر الأحمر في غضون 72 ساعة

واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا، أمس الأربعاء، استهداف ما تقول إنها مواقع حوثية في اليمن، رداً على العمليات التي تنفذها جماعة الحوثيين في البحر الأحمر «دعماً لغزة». وتحدث الإعلام الحوثي أمس، عن قصف جديد طاول محافظة صعدة، شمال اليمن، وهي معقل الحوثيين. وكتبت قناة «المسيرة» التابعة للجماعة في خبر عاجل أن «طيران العدو الأميركي البريطاني يشنّ غارة على منطقة القطينات في مديرية باقم (صعدة)»، دون ذكر أي تفاصيل بشأن نتائج الهجوم.

ويستهدف الحوثيون بصواريخ ومسيّرات سفن شحن إسرائيلية أو مرتبطة بدولة الاحتلال في البحر الأحمر، ويؤكدون عزمهم مواصلة عملياتهم حتى إنهاء الحرب على القطاع. ولكن هذه الجبهة أخذت منحى تصعيدياً أكبر، مع تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا العسكري، حيث بدأ سلاحا الجو التابعان للبلدين باستهداف مواقع حوثية في مناطق مختلفة من اليمن، وهو ما ردّت عليه جماعة الحوثيين باعتبارها كافة السفن الأميركية والبريطانية ضمن أهدافها العسكرية. في غضون ذلك، قالت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، أمس الأربعاء، إنه على الرغم من الأسلحة والمعدات باهظة الثمن التي أطلقتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على جماعة الحوثيين في اليمن، فإنهم لم ينجحوا حتى الآن في وقف الهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر. ونقلت قول الأدميرال الأميركي مارك ميجين، إن الولايات المتحدة وحلفاءها أمامهم المزيد من العمل للقيام به. وأضاف: «نعلم أننا قمنا بتخفيض بعض قدراتهم».

من تظاهرة داعمة لغزة في صنعاء، 8 مارس (محمد حويس/فرانس برس)

وكانت جماعة الحوثيين أعلنت أول من أمس عن آخر عملياتها في البحر الأحمر، حيث تحدثت قواتها المسلّحة في بيان، عن تنفيذ 6 عمليات عسكرية خلال الأيام الثلاثة الماضية (الثلاثاء والاثنين والأحد) بعدد من الصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة، استهدفت 4 سفن ومدمرتين حربيتين في خليج عدن والبحر الأحمر، وعدداً من الأهداف الإسرائيلية في منطقة أم الرشراش (إيلات) جنوبي فلسطين المحتلة. ومن السفن المستهدفة سفينة «مارسك ساراتوغا» الأميركية في خليج عدن، وسفينة «ألب ديترويت» الأميركية في البحر الأحمر وسفينة «هوانغ بو» البريطانية. كما أشار بيان القوات الحوثية إلى أن سلاح الجو المسّير التابع لها، استهدف مدمرتين حربيتين أميركيتين في البحر الأحمر، من دون أن يصدر أي تعليق من القيادة المركزية الأميركية الوسطى «سنتكوم» أو الجيش البريطاني. من جهتها، سجّلت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري، أول من أمس، وقوع انفجارات عدة في محيط جزيرة زقر في اليمن، دون تقديم أي تفاصيل إضافية.

وقبل قصف أمس، كانت طائرات مقاتلة أميركية قصفت العاصمة اليمنية صنعاء، يوم الجمعة الماضي، حيث أعلنت القيادة المركزية «سنتكوم» قصف 3 منشآت تخزين تحت الأرض. وقال مسؤول أميركي لوكالة «رويترز»، إن القصف تمّ تنفيذه من حاملة الطائرات «يو إس إس دوايت دي أيزنهاور»، مؤكداً أنها موجودة في البحر الأحمر.

(الأناضول، أسوشييتد برس)